مباحث في مشكلات النَّحو العربيّ وسُبل علاجها

للدكتور / محمد غالب عبدالرحمن ورَّاق

✍ عرض وتقديم د. محمد عبدالله علي (★)

مقـــدّمـــة :

مباحث في مشكلات النَّحو العربيّ وسبل علاجها كتاب صغير في حدود مائة صفحة من تأليف الدِّكتور / محمّد غالب ورَّاق ، وهذا الكتاب على صغر حجمه يحمل أفكاراً مهمّةً جديرةً بالمناقشة . ففي مقدّمته يُشير المؤلّف إلى أنَّ النَّحو العربيّ نشأ في أوَّل أمره عِلمَاً قرآنياً عُنِيَ بضبط أواخر الكلمات في الآيات، ثمَّ اتّسع موضوعه وصار عِلمَاً مستقلاً يهدف إلى المحافظة على اللُّغة نقيّة صافية، حيث وضع العلماء له أصولاً، ومناهج مرتكزين على كتاب الله تعالى، وما جمعوه من بوادي نجد والحجاز من كلام العرب الخُلَّص، ثمّ جاء سيبويه ومعاصروه وتلاميذهم فعملوا على إحكام هذه الصَّنعة ، وتقعيد القواعد لها، ووضع المصطلحات والتَّعريفات فترخَّصوا، وتسامحوا في استعمال مصطلحات ليست من اللُّغة ممَّا مهَّد السَّبيل، وفتح الباب واسعاً للمنطق اليونانيّ، والفلسفة الكلاميّة ليلجا إلى صلب الدِّراسة النّحويّة. ومن هنا بدأ الدّرس النَّحويّ ينحرف عن وظيفته الأساسيّة في الكلام بدرجات متفاوتة، ويبدو أنَّه كلّما تقدَّم الزّمن ازدادت زاوية الانحراف اتساعاً .

ومعلوم أنَّ كتاب سيبويه جمع جميع أبواب النَّحو المهمَّة بين دفّتيه، وتقبّله العلماء بالتّسليم، وعكفوا على دراسته، وشرحه، فإذا كان

(★) عميد الطلاب وأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة قسم النَّحو والصّرف .

هذا الكتاب يحمل بذرة فناء النّحو في طيَّاته فإنَّ الكتب الّتي ألفت بعده على كثرتها متونأً، وشروحاً، وموسوعات ومختصرات . كما يقول الدكتور ورَّاق: تدور حول نفسها تستقي مادّتها من الدّهن لا من اللّغة، ومن الفلسفة العقليّة لا من الواقع، ومن الشَّواهد المتجمّدة لا من بحوث ميدانيّة تستقري اللّغة، ومن المصادر التي تعتمد على الافتراضات، والتّوهمات لا من ملاحظة النَّاطقين باللّغة واستعمالهم لها لذا ـ والكلام للدكتور ورَّاق ـ ضاق طلاب النَّحو ، ودارسوه في مختلف العصور، وعلت صيحاتهم مطالبين بإصلاح هذا النَّحو، وتهذيبه .

ومع أنَّ محاولات كثيرة بُذلت قديماً، وحديثاً لإصلاح النَّحو إلاَّ أنَّ هذه المحاولات في نظر الدّكتور ورَّاق لم تصب نجاحاً كاملاً، ولم تحسم قضيّة الدَّرس النَّحوي حسماً تامأً، لذا جاء هذا الكتاب يحمل توصيف الباحث لأدواء النّحو ومشكلاته، ورؤيته العلاجيّة .

فعندما قرأته لمعرفة الجديد فيه راق لي أن أقدّمه في بحث مناقشاً للأدواء التي ذكرها، ومحلّلاً للوصفات العلاجيّة التي اعتمدها. ويكتسب الموضوع أهمّيته في الآتي :

1. صاحب الكتاب عالم في مجاله لذا جاءت أفكاره في غاية الوضوح بحيث يمكن الاتّفاق أو الاختلاف معه بذات الوضوح.
2. أصوات كثيرة تنادي بضرورة إصلاح النَّحو، ومحاولات كثيرة قديماً وحديثاً بُذلت لإصلاحه ولكن لم تصب نجاحاً كما يقول الدّكتور ورَاق ألا يؤكّد هذا أنَّ العيب ربّما لا يكون في النَّحو .

أهداف البحث :

1ـ الوقوف على الأدواء والمشكلات التي ذكرها المؤلّف ومناقشته فيها.

2ـ التَّعرف على وصفاته العلاجيّة والتّأكّد من صلاحيتها .

حدود البحث :

كتاب مباحث في مشكلات النَّحو العربيّ وسبل علاجها .

منهج البحث :

المنهج الوصفيّ التَّحليليّ .

هيكل البحث :

يحتوي على : مقدّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة .

المبحث الأول : أدواء النحــو العربي .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أدواء النَّشأة والتَّقعيد .

المطلب الثّاني : أدواء التـَّأليف والتدِّريس .

المبحث الثّاني : إصلاح النَّحــو العربي وتيسيره .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : إصلاح بيئة النحو .

المطلب الثّاني : إصلاح مادّة النحو .

المطلب الثّالث: إصلاح منهج تعليم النَّحو وتعلّمه .

الخاتمـــــــة : وتشتمل على أهمّ النـَّتائج والتـَّوصيات .

تمهيـــــد :

فـي هـذا التّمهيـد يجـدر بنـا أن نـُعرّف الكتـاب مـن حيـث المضـمون قبل أنَّ ندخل في تفصيلاته .

فهو يشتمل على مقدِّمة، وتمهيد ، وفصلين وخاتمة.

ففـي المقدِّمـة تحـدّث المؤلِّـف عـن بدايـة نشـأة النـَّحو وارتباطـه بـالقرآن الكـريم، وكيـف بـدأ بسـيطاً يُعنـى بضـبط أواخـر الكلمـات فـي الآيـات عـن طريـق النقط الّذي توصَّل إليه أبو الأسود الدُّؤلي عند منتصف القرن الأوَّل للهجـرة، ثـمّ تطـوَّر فـي موضـوعه، وغرضـه بهـدف المحافظـة علـى اللغـة نقيّـة صـافية كمـا تحـدَّث بهـا أهلهـا الأصـليُّون، إلا أنَّ العلمـاء وعلـى رأسـهم سـيبويه فـي مرحلـة تقعيـد القواعـد اسـتعملوا مصـطلحات ليسـت مـن اللّغـة معتمـدين علـى المنطـق اليونـانيّ ، والفلسـفة الكلاميّـة، وسـار المتأخِّرون على هذا النَّهج فانحرفوا بالنَّحو عن وظيفته الأساسيّة .

والإصلاح في نظر المؤلِّـف يتناول ثلاثة أمور :ـــ

أوّلاً : الارتفـاع بالـذّوق العـام فـي المجتمعـات العربيّـة ؛ لأنَّ اللُّغـة **تقوم على المحاكاة** .

ثانياً : إصلاح مادّة النَّحو ذاتها .

ثالثاً: إصلاح منهج تعليم **النحو** .

أمّـا التّمهيـد فقـد تحـدَّث فيـه المؤلِّـف عـن غايـة النَّحـو العربـيّ وفائدتـه، فغايتـه: الوصـول إلـى الـتّكلم بكـلام العـرب علـى الحقيقـة ؛ لفهـم كـلام الله تعـالى، وسـنّة رسـوله . ومـن ضـعفت لغتـه ضـلَّ عـن القصـد، وحاد عن الطريق في فهم الكتاب والسُّنَّة .

كمـا تحـدَّث عـن مـنهج المتقـدِّمين الّـذين فهمـوا الغايـة الحقيقيّـة مـن النَّـحو فـإنّهم درسـوا النّحـو دراسـة وصـفيّة تطبيقيّـة، فسـجلوا ملاحظـاتهم، ونتيجـة اختيـاراتهم فـي صـورة أصـول، وقواعـد أملتهـا علـيهم طبيعـة اللّغـة ، واسـتعمالات أصـحابها، وخيـر شـاهد علـى ذلـك كتـاب سـيبويه ، فـالنَّحو فيـه دراســة للّغــة، وأســاليبها ، واستشــهاد بنصــوص مــن القــرآن الكــريم ، والشّـعر، والقيـاس عليهـا، والاسـتنباط منهـا للوصـول إلـى ربـط اللّفـظ **بالمعنى** .

أمَّا منهج المتأخرين فإنَّهم قصروا النَّحو على أواخر الكلمات فضيّقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة.

وقد كان لهذا الفارق الكبير في وظيفة النّحو بين المتقدِّمين والمتأخرين من علماء العربيّة أثر كبير في طريقة تعلُّم النَّحو وتعليمه. فكُتبُ المتأخّرين لا تُعين من يجهل أحكام هذه اللّغة على الوصول إلى إتقانها وعدم الخطأ فيها، وعلى النَّقيض من ذلك كتب المتقدِّمين .

وبالمقارنة بين المقدِّمة والتّمهيد نجد هناك اختلافاً في تحديد المصدر الذي تسلّل منه الفساد إلى الدِّرس النَّحوي .

ففي المقدِّمة يذكر المؤلِّف أنَّ الفساد بدأ أوَّل ما بدأ عندما ترخَّص العلماء وعلى رأسهم سيبويه في استخدامهم مصطلحات ليست من اللّغة في مرحلة تقعيد القواعد معتمدين على المنطق اليونانيّ، والفلسفة الكلاميّة، لذا كلُّ الكتب التي ألفت من بعدُ ما أفادت النَّحو شيئاً؛ لأنَّها بنيت على باطل، وما بُنيَّ على باطل فهو باطل . هذا ما يمكن استخلاصه من كلامه .

وعلى هذا لو أردنا إصلاح النَّحو فلابدّ من إعادة ضبط المصطلحات وتنقية النَّحو من شوائب المنطق اليونانيّ ، والفلسفة الكلاميّة .

أمَّا في التّهميد فهو يُبرّئ ساحة المتقدّمين وعلى رأسهم سيبويه ومن تهمة إفساد النَّحو ؛ لأنَّهم قعّدُوا النَّحو اعتماداً على نصوص القرآن الكريم، وما صحَّ من كلام العرب، فربطوا اللّفظ بالمعنى، وألصق التّهمة بالمتأخّرين، لأنَّهم فصلوا الإعراب عن المعنى، وأحالوا الدَّرس النّحوي جملة من قوانين المنطق العقليّة وأخذوا يدورون حولها، ولو أنَّهم أداروا أبحاثهم حول نصوص اللّغة ، وانتزعوا قواعدهم من استعمال النّاطقين بها لتغير حال النَّحو في كتب المتأخّرين.

والقواعد التي اعتمدت على المنطق اليونانيّ، والفلسفة بالكلامية لأنّهم ما جاءوا بمصطلحات جديدة ، وإنَّما يعود إلى أنَّ المتأخّرين لم يتَّبعوا طريقة أسلافهم المتقدّمين في ربط القواعد النّحويّة بالنُّصوص اللّغوية . ومع احترامنا لهذا الرأي إلا أنَّه لابدّ من التفريق بين أمرين :

بين تقعيد القواعد النّحويّة الذي يعتمد على النُّصوص اللُّغوية ، والشَّواهد القرآنية والشِّعرية ، وهذا ما قام به الأقدمون فجاءت كتبهم مليئة بالشَّواهد التي تؤيّد صحّة القاعدة وبين الأمر الذي يتحدّث عن علّة القاعدة وشرحها ؛ لأنَّ النّصوص مهما كثرت فهي محدودة ، لذا عُنيَّ المتأخِّرون بشرح القواعد ليسهل على المتعلِّم أن يطبقها في كلامه فيتعوّد عليها لسانه ويجري بها قلمه.

فهؤلاء لم يقعّدوا القواعد وإنَما شرحوها ، ولا أعتقد أنَّنا لا نحتاج إلى شروحهم ، لا على العكس من ذلك لو لا شروحهم لاستغلقت علينا كتب الأقدمين وعلى رأسها كتاب سيبويه، وكان بعضهم يقول لمن أراد أنَّ يقرأ كتاب سيبويه: هل ركبت البحر استعظاماً لأمره .

لذا جاءت كتب المتأخّرين مليئة بالعلل النّحويّة وربّما توسّعوا فيها فوجد الثّائرون وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي بُغيتهم في الهجوم عليهم، ورميهم بكل نقيصة ونعتهم بكلّ قبيح .

المبحث الأول
أدواء النحو العربيّ .

المطلب الأوّل : أدواء النَّشأة والتّأليف :

أولاً: وضع نحو واحد لعدَّة لهجات :

تتلخّص فكرته في أنَّ اللّغة العربيّة الفصحى التي أجمعت العرب عليها، واتّخذتها اللُّغة المشتركة في الشِّعر والخطابة لحمتها وسداها هي لهجة قريش . وقد أسهمت مجموعة من العوامل في جعلها محوراً وأساساً لهذه اللُّغة المشتركة ومن أهمها العامل الدِّيني، والعامل الاقتصادي؛ إذ كان القرشيّون جيران البيت الحرام وسدنته، وكانوا يغدون ويروحون بتجارتهم عبر الجزيرة العربيّة.

وازدهرت هذه اللُّغة وازدادت قوةً ونماءً على قوتها ونمائها وعندما نزل بها القرآن الكريم. فصار من الواجب الاعتناء بها فانبرى العلماء يجمعون اللُّغة من أفواه العرب الخُلَّص بغرض تقعيدها، ولكنَّهم كما يقول المؤلِّف : بدلاً من أن يُعوّلوا على اللُّغة النّموذجية المتمثلة في القرآن الكريم دون قراءاته الشَّاذة، والحديث النَّبوي الشَّريف، والآثار الأدبيّة الرّفيعة من أشعار، وخطب ، وأمثال في استنباط قواعدهم أقحموا اللَّهجات العربيّة بصفتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنَّها صور مختلفة من اللغة المشتركة، فمن ثَمَّ جاءت قواعدهم النّحويّة معقّدة تحمل في طيَّاتها التَّقسيمات والتَّعريفات في المسألة الواحدة، فضلاً عن الإسراف في وضع الشروط [1].

ممَّا سبق يتبيَّن أنَّ اللُّغة النَّموذجية عند المؤلِّف هي لهجة قريش خالصة من دون لهجات القبائل العربيّة الأخرى، وهذا يُخالف ما هو متعارفٌ عليه عند العلماء . إذ اللُّغة النموذجية أي الفصحى عندهم هي التي تشكّلت من لهجة قريش واللَّهجات الأخرى. يقول الدّكتور/ إبراهيم أنيس : " فبيئة مكّة قد هُيّئت لها ظروف وفرص بعضها دينيّ، وبعضها اقتصاديّ واجتماعي، ممَّا ساعد على أن تصبح المركز الذي

---

[1] مباحث في مشكلات النّحو العربي سبل وعلاجها . دكتور محمد ورَّاق ، ص 14

تطلعت إليه القبائل وشُدَّت إليه الرّحال قروناً قبل الإسلام، وكان أن نشأت بها لغة مشتركة أسست في كثير من صفاتها على لهجة مكّة ولكنهَّا استمدت أيضاً الكثير من صفات اللّهجات "[1].

ويُؤكّدُ هذا الرّأي الدّكتور/ عبد الغفار حامد يقول: "وقد سادت عند العرب لغة عامَّة صيغ بها النَّثر، والشِّعر، اللّذان عُنيت بهما الأسواق الأدبيّة كعكاظ ، وذي المجاز ، والمجنة، وكم جرى التّنافس، والمبارزة بين الشُّعراء في هذه الأسواق ليحكم لهذا بالتَّفوق على ذاك، وكانت تلك الأشَّعار مصدر إمتاع للجماهير العربيّة، وساعد ذلك على ظهور لغة مشتركة بين العرب جميعاً ، قامت على أساس اللّهجة القرشيّة، وما استفادته من محاسن اللّهجات الأخرى" [2].

لذلك عندما يحكم المؤلِّف استناداً إلى رأيه الذي أشرنا إليه بقوله: " وقد كان لطريقة النَّحويّين هذه أثر سيّئ في تقعيد قواعد النَّحو، إذ أصبح من العسير تحصيل هذه القواعد، والوصول إلى ضوابط محدّدة سليمة يسهل استخدامها في النُّطق والكتابة على وجه دقيق محكم ، والسّبب في ذلك أنَّ النَّحويّين استنبطوا قواعدهم من اللُّغة النموذجية ، ومن كلام العرب العادي"[3].

أو يُقرّر هذا القرار الذي يُؤكّده بالوجوب عندما يقول:" وقد كان الواجب يتحتّم على النَّحويّين إسقاط كلُّ هذه الأمثلة اللّهجيِّة، والتّعويل على اللُّغة النّموذجيّة كما كان يلزم للدّرس النَّحوي أن يفرّقوا بين القواعد النّحويّة التي تصون اللِّسان عن الخطأ في الكلام العربيّ وبين دراسة ما نطق به العرب، وما جرى على ألسنة قبائلهم أو تناقله الرُّواة من شعر أو نثر تضمَّن خصائص لهجيّة "[4].

---

(1) مستقبل اللُّغة العربيّة المشتركة . دكتور/ إبراهيم أنيس ، القاهرة 1960م ، ص 63.

(2) اللّهجات العربيّة نشأة وتطوراً . الدكتور عبد الغفار حامد هلال- دار الفكر العربي – القاهرة - 1988م ، ص 57.

(3) مباحث في مشكلات النحو ، ص 14.

(4) المصدر السابق ، ص 15 .

إنَّما يحكم ويُقرّر على أساسٍ غير مسلَّمٍ به ، فاللُّغة النّموذجيّة ليست هي خالصة لقريش كما أنَّ القرآن الكريم لم يكن قاصراً على لهجة قريش ولا السنَّة النّبويّة ، أمَّا الثّروة اللّغوية الهائلة الشّعرية والخطابيَة للقبائل العربيّة الأخرى غير القرشيّة فهي مصدر تنوُّع وثراء للدَّرس النَّحوي فكيف ننادي بإسقاطها جملة .

ثانياً: الأخذ من بعض القبائل دون بعض، وتعدُّد الآراء النّحويّة .

يقول المؤلِّف : " تتّصل هذه المسألة بسابقتها على نحو ما ، إذ إنَّ اقتصار النَّحويّين، ومن قبلهم علماء اللُّغة في الأخذ عن بعض القبائل دون بعض كان سبباً في تعدُّد الآراء في المسألة الواحدة ، ومن ثمّ تعدُّد الأحكام وكان هذا الخلاف، والتّعدُّد من أكبر العقبات في تحصيل القواعد النّحويّة بطريقة تجعل منها أداة لفهم غيرها من النّصوص"[1].

ثم أنَّه يذكر القبائل التي أخذ العلماء عنها لسلامة لسانها ، والقبائل التي تجاهلها العلماء لمجاورتها العجم ، ويثنّي على العلماء فعلهم هذا لأنَّهم ضيّقوا واسعاً يقول: " ولعلَّ ممَّا ساعد على نشوء هذه الظّاهرة - بل هذه الآفة - أنَّ النّحاة تبعاً للُّغويّين - حصروا قواعدهم في بعض لغات العرب دون بعضها، فعوَّلوا على قريش، وثقيف، وبني أسد ،وتميم ، وغطفان ، ومن اكتنفهم من قبائل وسط الجزيرة العربيّة . وتركوا كلَّ ما عداها من قبائل عربيَّة صحيحة ، بحجّة قرب هذه القبائل من بلاد العجم ، فلم يأخذوا عن لخم ولا جذام لمجاورتهم قبط مصر، ولا من قضاعة، ولا من عسفان، ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشَّام ، ولا من بكر ولا عبد القيس لمجاورتهم الهند والفرس، ولا من أزد عمان لمجاورتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة . وكانوا يسمّون لغات القبائل التي لم يأخذوا عنها باللُّغات الشَّاذَّة ، مع ما لها من تراث لغوي وفير تسرّب بعضه إلى الدَّرس النَّحويّ"[2].

هذه المسألة لا تتَّصل بسابقتها؛ لأنَّ سابقتها تتحدّث عن خطأ العلماء في تقعيدهم للقواعد النّحويّة اعتماداً على لهجة قريش واللَّهجات

---

(1) **مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص** 15 .

(2) المرجع نفسه ، ص 17 .

الأخرى فكان عليهم الاقتصار على لهجة قريش لأنَّها اللُّغة النّموذجيّة كما يرى المؤلِّف . أمَّا في هذه المسألة فهو يُعيب عليهم لأنَّهم لم يأخذوا بكلّ اللَّهجات بل يتَّهمهم بأنَّهم اقتصروا النَّحو على لهجة قريش ولم يتعرّضوا لغيرها من اللَّهجات إلاَّ نادراً ، حتى إنَّ لهجةً كلهجةِ تميم لم يُقِمْ لها النَّحويّون وزناً كبيراً في إقامة قواعدهم النّحويّة برغم أنَّها لهجة قبيلة ذات شأن ، وكلّ منْ يُقرأ في كتب اللُّغة والنَّحو ، بل وقراءات القرآن المختلفة يدرك وجود هذه اللَّهجة وحضورها ، بل إنَّ النَّحاة واللغويّين رفعوا من شأن لهجة قريش على حساب اللَّهجات الأخرى، وأسبغوا عليها صفات هي أقرب إلى صفات القداسة [1].

ثم لك أنَّ تعجب من الخلاصة التي توصَّل إليها، يقول: "والواقع أنَّ مسلك النَّحاة هذا لم يكن صائباً ، إذ كان الهدف هو وضع قواعد للُّغة الفصحى، أو إن شئت فقل اللُّغة النَّموذجية المشتركة بين العرب جميعاً ، ولكن النّحاة خلطوا بين تلك اللُّغة المشتركة وبين لهجات الخطاب ، هذا من جانب، ومن جانب آخر هجروا لغات بعض القبائل تماماً، ومن هنا جاء الخلطُ والاضطراب ، والتّعدُّد في الآراء والأحكام، وكان ينبغي على النَّحويّين أن لا يُخطِّئوا متكلماً ، أو يفرضوا عليه قاعدة ، لأنَّ النَّحو دراسة وصفية تطبيقيّة يقتصر عمل النَّحويّ فيها على الوصف والتّسجيل لا الاستقاء للمعلومات من الدّهن "[2].

على هذا الرَّأي يمكن الاستغناء عن جميع كتب النَّحو لأنَّها لا تخلوا من قاعدة نحويَّة أو تطبيق لها. ولا أعتقد أنَّ هناك من يتّفق مع المؤلِّف في هذا الرَّأي

ثالثاً: تأثّر الدّرس النحوي بالفلسفة والمنطق:

يقول المؤلِّف :" عندما بدأ الرُّواد من علماء اللُّغة العربيّة استنباط القوانين العامَّة من المادّة اللُّغويّة المدوَّنة لديهم ، كان لابدَّ أن يدرسوا ، ويستنبطوا وفق منهج معيَّن ، وكان المنهج الذي يشيع في

---

(1) مباحث في مشكلات النحو العربيّ ، ص 19

(2) المرجع نفسه ، ص 18

بيئتهم هو منهج علماء الكلام، والأصول . فلم يكن ثمَّة محيص من أن يتأثّروا بهذا المنهج الكلاميّ المختلط بالفلسفة والمنطق اليونانيّين فغلّبوه على دراستهم اللُّغويّة ، ومن ثمَّ تسلّلت مصطلحات وأصول هذا المنهج إلى الدرس اللغويّ"[1] .

إذا سلمنا بهذا الرَّأي فإنّنا نحكم على التّراث الإسلاميّ بأنّه تراث يونانيّ ، أو تراث ما كان له أن يظهر لولا المنطق اليونانيّ وفلسفته ،وهذا يسلبنا تاريخنا ويسلب علماءنا جهودهم خاصَّة أنَّ المؤلِّف لمْ يستثنِ أحداً فهو يقول :" والحقيقة الثّابتة أنَّ نشأة النَّحو العربيّ عاصرت ظهور الفِرَق الإسلاميّة من أهل سنّة، وشيعة ، ومعتزلة ، وخوارج وغيرهم، وكانت روح الخلاف، والمذهبيّة مسيطرة على التّفكير إذ ذاك حتَّى إنَّ هذا الجدل ، والنّقاش قد انتظما أسواق البزَّازين ، وقوارع الطّرقات في بغداد، كما كانت الفلسفة والمنطق اليونانيّان ممَّا شاع عند تلك الفِرق الإسلاميّة إذ أنَّها حَكَمتها فما شجر بينها من خلاف في العقائد والأحكام والتي بدورها كثيراً ما أدَّت إلى اختلافات في تأويل التّراكيب والجمل في نصوص القرآن الكريم ، وأحاديث النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام وكان ذلك كلُّه يحتاج إلى تخريج على ضوء قواعد العربيّة ، وإلى تدليل عقليّ مطابق لما يقتضيه المنطق"[2] .

وهذا القول ليس المؤلِّف هو أوَّل من قال به ولكنَّه تبنّاه وأكَّد عليه بأدلَّة وشواهد ، لذا جاز لنا أن نناقشه في أدلَّته وشواهده.

الدَّليل الأوَّل : الأقيسة والعلل النَّظريَّة :

يقول المؤلِّف : " بدأت العلَّة مبكِّرة بين الدِّراسة النّحويّة والمنطق الأرسطي ، والفلسفة الإغريقيّة ، وساعد على ذلك أن كان كثير من النُّحاة ـ متقدِّمين ومتأخِّرين ـ على اتّصال بهذه العلوم، لذا نراهم يستخدمون أنواعاً من الأقيسة النَّظريَّة التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب ، كمنعهم تقدُّم الفاعل على فعله، بل إنَّهم أخذوا يتمادون

---

[1] مباحث في مشكلات النحو ص 20.

[2] المرجع نفسه ص 20.

في تعاطي النَّحو العربيّ كصناعة عقليّة أو بعبارة أخرى صار البحث في النَّحو ـ بسبب هذه الصَّلة ـ بحثاً في **فلسفة النحو**" [1].

ممَّا تقدَّم نخلصُ إلى أنَّ المؤلِّف يرى أنَّ النَّحاة في أقيستهم وتعليلاتهم لا يعتمدون على نصوص من كلام العرب ، بل يعتمدون على عقولهم مستخدمين المنطق اليونانيّ .

ولكن في المقابل يدافع ابن جنِّي عن العلماء ويعجب من الَّذين يأخذون عليهم اعتمادهم على العقل في التَّعليل والقياس حيث يقول:" فليت شعري إذا شاهد سيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد ،وأبو خلف الأحمر، والأصمعيّ، ومن في الطَّبقة ،، والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له أغراضها ألاَّ تستفيد بتلك المشاهدة ، وذلك الحضور ما لا تؤدِّيه الحكايات، ولا تضبطه الرّوايات فتُضطَّر إلى قُصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتَّى لو حلف منهم حالف على غرض دلَّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه ، وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متَّهم الرَّأي والنَّحيزة والعقل. فهذا حديث ما غاب عنَّا فلم يُنقل إلينا، وكأنَّه حاضر معنا مناجٍ لنا"[2] .

فابن جنِّي يدلِّل على ما يقول بشواهد، وروايات نأخذ منها قوله : " وأمَّا ما روى لنا فكثير منه ما حكي الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي ! **قل**: نعم أليس بصحيفة؟.

أفتراك تريد ـ والقول لابن جني ـ من أبي عمرو، وطبقته وقد نظروا، وتدبَّروا وقاسوا وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابيّاً جافياً غُفْلاً يعلِّل هذا الموضع بهذه العلَّة ، ويحتجُّ لتأنيث المذكّر بما ذكره فلا (يهتاجهم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا لكذا، ووضعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربيّ ذلك ووقفهم على سمته وأمَّه" [1].

---

[1] **مباحث في مشكلات النحو** ، ص 21 .

[2] **الخصائص** . أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ج 1 ، ص 248.

[1] **الخصائص** . ص 248.

ولو تأمَّلنا فيما قاله ابن جني الذي يُتَّهم بأنَّه من المولعين بالفلسفة اليونانيَة فهل نجد علاقة بين أقيسة النُّحاة وتعليلاتهم ، والمنطق الأرسطي أو الفلسفة الإغريقيّة ؟ يقول تمام حسّان: " إنَّ العرب حتى وإن فكّروا تفكيراً منطقيّا في قضايا النَّحو ، والاستدلال الفقهيّ، فإنَّ ذلك من حيث المنطق الطبيعيّ لا المنطق الصوري الأرسطي ؛ لأنَّ المنطق الطبيعيّ هو نتاج تكوين العقل الإنسانيّ بوجه عام" [2].

الدَّليل الثَّاني : المصطلحات:

يقول المؤلِّف : " لقد أدَّت الصِّلة المبكِّرة بين الدَّرس النَّحويّ والمنطق والفلسفة اليونانيّين إلى الإضرار بالدَّرس النّحويّ حيث تسرَّبت مصطلحات هذين العلمين إليه ، ثُمَّ نمت دراستهما فيه، وكانت هذه الأفكار بطبيعتها قابلة للتّشقق والتّفريع" [3].

وللحقيقة فإنَّ المؤلِّف ليس هو أوَّل من قال بأنَّ المصطلحات اليونانيّة وجدت طريقها إلى النَّحو العربيّ ، فإنَّ المستشرق الألمانيَ الَّذي نشر في منتهى القرن التَّاسع عشر كتاباً عنوانه (تاريخ صناعة النَّحو عن السِّريان) هو الذي زعم لأوَّل مرَّة أنَّ المنطق اليونانيّ أثَّر في النَّحو العربيّ ؛ لأنَّ الثّاني قد اقتبس من الأوَّل بضعة من المفاهيم والمصطلحات، وتابعه في الرَّأي بعض المستشرقين .

فردَّ عليهم المستشرق الفرنسيّ جيرار ترويو بمقال عن نشأة النَّحو في ضوء كتاب سيبويه يقول: " إنَّ المستشرقين ليبيَّنوا التّأثير اليونانيّ في النّحو العربيّ يحتجُّون على العموم بأنَّ النُّحاة العرب القدامى قد اقتبسوا من المنطق اليونانيّ تقسيم الكلام الثّلاثي ، ومصطلحات أربعة هي: الإعراب والصَّرف ، والتَّصريف، والحركة. فينبغي لنا أوَّلاً أن

---

[2] **الأصول** . دراسة ايستمولوجيه لأصول الفكر اللغوي العربي . تمام حسّان ، دار الثقافة المغرب ط /1 ـ 1981م ، ص 54.

[3] **مباحث في مشكلات النحو العربي** ، ص 21.

نتساءل : هل كان من الممكن من النَّاحية اللِّسانية أن يكون هؤلاء النُّحاة قد اقتبسوا هذا التّقسيم ؟ .

إنَّ تقسيم الكلام أمر مهمٌّ جدَّاً في كلّ نظام نحويّ؛ لأنَّه يشترط هذا النِّظام، وبالنِّسبة إلى بنية كلُّ لغة ميَّز النُّحاة عدداً مختلفاً من الأقسام . فإنَّ النَّحاة اليونان قد ميَّزوا في لغتهم ثمانية أقسام وهي حسبما قال أرسطو في كتابه: في الشِّعر: الحرف ، المجموع، الرّباط، الفاصلة، **الاسم ، الكلمة ، الوقعة ، القول.**

أمَّا النُّحاة العرب فإنَّهم كما تعلمون لم يميّزوا في لغتهم إلاَّ ثلاثة أقسام؛ وهي حسبما قال سيبويه في الكتاب: الاسم ، والفعل، **والحرف"**[1].

وإذا أخذنا من المصطلحات اليونانيّة في التّقسيم ما نجده في التّقسيم العربيّ (الاسم ، الكلمة ، الحرف) نجد أنَّ المستشرق الفرنسيّ جيرار ترويو يرى أنَّ هناك فرقاً بينهما حيث يقول: " ليس لقسم الحرف اليونانيّ قسم يقابله في النَّظام العربيّ ؛ لأنَّ سيبويه لم يجعل حروف الهجاء قِسماً مستقلاً في تقسيمه. أمَّا قسم الاسم اليونانيّ فإنَّه يُقابل قسم الاسم العربيّ، غير أنَّنا نجد فرقاً بين القسمين ؛ لأنَّ الاسم عند أرسطو لفظ له معنى يدلُّ على شيء بيد أنَّ الاسم عند سيبويه لفظ يقع على الشئ فهو ذلك الشيء بعينه.

وكذلك يقابل قسم الكلمة اليونانيّة قسم الفعل العربيّ ؛ فالكلمة عند أرسطو لفظ له معنى يدلُّ على زمان ، والفعل عند سيبويه مثال أخذ يأخذ من لفظ حدث الاسم فيه دليل على ما مضى ، وما لم يمض غير أنَّنا نجد فرقاً بين القسمين .... . فالصِّفة المشتركة مضمَّنة في قسمي الاسم

---

(1) موقع مجمع اللغة العربيّة الأردني مقال بعنوان نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه للمستشرق الغربي جيرار ترويو

والكلمة معاً في النِّظام اليونانيّ بيد أنَّ اسم الفاعل مضمَّن في قسم الاسم فقط في النِّظام العربيّ "[1].

ممَّا سبق يتبيَّن أنَّ النَّحو والمصطلحات العربيّة المستخدمة في النَّحو لا يكاد المعنى الاصطلاحي يختلف عن المعنى اللُّغويّ إلا نادراً وفوق هذا وذاك فإنَّ المؤلِّف لم يبيّن لنا المصطلحات اليونانيّة التي دخلت في قاموس النَّحو العربيّ ليردّ على من يُشكّك في هذه الدَّعوى .

الدَّليل الثالث : اعتراف النُّحاة أنفسهم :

يقول المؤلِّف : " ومن عجيب الأمر أنَّ بعض النُّحاة لم يكتفوا بتلك المباحث الفلسفيّة التي تزخر بها كتبهم ، بل مضوا يلحُّون على فكرة اتّصال الدَّرس النَّحويّ بالفلسفة والمنطق نصّاً ؛ فها هو ذا ابن جنِّي يجعل فصلاً في كتابه الخصائص بعنوان (باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة ؟) . يقول: "اعلم أن علل النَّحويّين ، وأعنى بذلك حُذاقهم المتقدِّمين ، لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلِّمين فيها إلى علل المتفقِّهين ؛ وذلك أنَّهم يُحيلون على الحسّ ، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خفَّتها على النَّفس ، وليس ذلك حديث علل الفقه .

فابن جني ــ والحديث للمؤلف ــ ينصُّ صراحة على تأثّر النَّحو بالمنطق والفلسفة ؛ وذاك عن طريق تأثُّره بعلم الكلام . ومعلوم بداهة أنَّ المتكلمين ــ وكان بعضهم نحاة ــ أفادوا من ترجمات فلسفة اليونان ومنطقهم حيث جعلوا ذلك وقوداً لمعاركهم ، ومساجلاتهم " [2].

---

[1] موقع مجمع اللغة العربيّة الأردني مقال بعنوان نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه للمستشرق الغربي جيرار ترويو .

[2] **مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص** 23.

هذا النَّص الذي اعتمد عليه المؤلِّف لا يشير إلى أنَّ ابن جنِّي يعتمد على الفلسفة اليونانيَّة في معالجته لقضايا النَّحو . فابن جنِّي يقول: إنَّ علل النَّحويّين تشبه علل المتكلمين ، ولا تشبه علله المتفقّهين .

ولو تابع المؤلِّف النَّص لعلم وجه الشَّبه ولَسلمَ ابن جنِّي من التُّهمة ، فابن جنِّي يقول في علل الفقه. " وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام ، وأمارات لوقوع الأحكام . ووجوه الحكمة فيها خفيَّة عنَّا غير باديَة الصَّفحة لنا، ألا ترى أنَّ ترتيب مناسك الحجّ، وفرائض الطُّهور ، والصَّلاة ، والطَّلاق وغير ذلك إنَّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علَّة جعل الصَّلوات في اليوم واللَّيلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التَّسبيح والتّلاوات إلى غير ذلك ممَّا يطول ذكره "[1].

إذن فابن جنِّي يريد أن يقول لنا: إنَّ علل الفقه في أغلبها غير واضحة وليس الفقهاء مطالبين بذكرها أو البحث عنها فهي تعبديّة تعتمد على نصّ الكتاب وصحيح السُّنَّة .

أمَّا علل المتكلمين فهي تقوم على الفهم والاجتهاد وهكذا علل النَّحويّين فهي تعتمد على الحس والذوق. يقول ابن جنِّي في علل النَّحويّين: " ومن ذلك قولهم : إنَّ ياء نحو : ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ، لثقل الواو السَّاكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوّة الكلفة في النُّطق به، وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن، واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ولا توقّف في نقل الياء السَّاكنة بعد الضمَّة ، لأنَّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا كما تراه أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه" [2].

فأين فلسفة اليونانيّين في هذا أو منطقهم ؟ .

---

[1] الخصائص ، ص 48.

[2] المرجع نفسه ، ص 49.

الدَّليل الرّابع : الإلحاح في تطبيق نظريّة العامل .

يقول المؤلِّف : " إنَّ نظريّة العامل هي خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللُّغة ، فمن المعروف أنَّ اللُّغة العربيّة لغة معربة، وأنَّ أواخر معظم الكلمات تتغيَّر تبعاً لموقعها في التَّركيب أي لوظيفتها النّحويّة ، فلابدَّ من أن يقتصر عمل النُّحاة العرب على رصد ووصف هذا التَّغيير ، راحوا يبحثون عن سبب هذا الأثر الإعرابيّ ، ومن ثَمَّ ولدت نظريّة العامل تلك النَّظريَّة التي اختفى بها النّحاة احتفاءً جعلها تتصدَّر مباحثهم" [1] .

ويرى المؤلِّف إبعاد هذه النَّظريَّة عن الدّرس النَّحويّ " والوسيلة الصّحيحة هي تحجيم نظريّة العامل بحيث لا يصير لها من تقديرات متكلفة ، وتأويلات بعيدة، كما يجب أن يغفل الدَّرس النَّحوي تلك الأبواب التي كان أساسها القول بالعامل كبابي الاشتغال والتَّنازع إلى غير ذلك من قواعد،وأحكام عقليّة لا تنطبق بحال على أصول اللُّغة [2] .

وقد نادى بعض العلماء قديماً وحديثاً بما ذهب إليه المؤلِّف من إلغاء نظريّة العامل،فنادى من القدماء ابن مضاء القرطبيَ الذي ألَّف كتاب الردّ على النُّحاة بإلغاء هذه النَّظريَّة حيث قال في مقدِّمة كتابه:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحَّو ما يستغنى النَّحويّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادِّعاؤهم أنَّ النَّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيٍّ،وأنَّ الرَّفع منها يكون بعامل لفظيٍّ، وبعامل معنويّ، وعبَّروا عن ذلك بعبارات تُوهم في قولنا(ضرب زيد عمراً)أنَّ الرّفع الذي في(زيد)والنَّصب الذي في عمرو إنَّما أحدثه ضرب ألا ترى أنَّ سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ قال في صدر كتابه:(وإنَّما ذكرت ثمانية مجارٍ؛لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُه فيه العامل، وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه،

---

(1) **مباحث في مشكلات النّحو العربيّ** ، ص 26.

(2) المرجع نفسه ، ص 30.

وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه).فظاهر هذا أنَّ العامل أحدث الإعراب،وذلك بين الفساد"[3].

وحديثاً نادى شوقي ضيف الذي حقَّق كتاب الرَّد على النَّحاة بما نادى به صاحب الكتاب ، قال:" وإنَّه لحريٌّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النِّداء حتَّى نخلِّص النَّاس من صعوبات النَّحو التي ترهقهم من أمرهم عسراً، ولن يكلفنا ذلك جهداً ، فقد مهَّد ابن مضاء الطريق أمامنا، بما وضع فيها من صُوىً وإعلام ؛ أليس يدعو إلى إلغاء نظريّة العامل ، وقد طبّقها في أبوابٍ من النَّحو؟ وإذن فلنعمِّم هذا التَّطبيق فننصرف انصرافاً تامَّاً عنها وعن كلّ ما يتّصل بها "[1].

ولكن وباعتراف الذين نادوا بإلغاء نظريّة العامل لم يستمع لندائهم أحد، ولم يُجبْ لدعوتهم مجيب . يقول شوقي ضيف:" وأخذ ابن مضاء يدرّس النَّحو على هدي هذا القبس ، ويتعمَّق في الدَّرس ويغرق في هذا التعمُّق ، حتى اطّلع على المفتاح الذي يفك به ما يراه النَّاس في كتب النَّحو من استغلاق. وقد رأى أنَّ مصدر هذا الاستغلاق نظريّة العامل ، وما يدمج فيها من علل وأقيسة ، فنادى في النُّحاة والنَّاس من حولهم . حطِّموا نظريّة العامل ، حطِّموا الأقيسة والعلل، وحطِّموا كل ما لا يفيد نطقاً، حتى نرفع كلّ الحواجز التي تعوق فهم مسائل النَّحو فهماً صحيحاً ، قائماً على الحقائق اللّغوية المحسوسة .غير أنَّ هذا النِّداء ذهب صرخة في وادٍ فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق" [2]

.

أمَّا لماذا لم يستجب نحاة المغرب ولا نحاة المشرق لهذا النِّداء، فيعود ذلك في تقديري لسببين :

الأول: المطالبة بإلغاء هذه النَّظريَّة مطالبة بهدم صرح النَّحو من أساسه؛ لأنَّه يقوم على هذه النَّظريَّة . فالمصطلحات المستخدمة والقواعد الضابطة والعلل الموضّحة كلُّها ترتكز على هذه النَّظريَّة .

---

(3) **الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي** . تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ط /3، ص 76.

(1) الرد على النحاة ـ شوقي ضيف ، ص 48.

(2) المرجع نفسه ، ص 47.

الآخر: لمَّا يأت المنادون بإلغائها ببديل مقنع. وتأمَّلوا في مقترح شوقي ضيف للبديل يقول: " فهناك جانب آخر أكثر من هذا الجانب **طرافة**؛ وهو ما يعطيه نفي هذه النَّظريَّة من تنظيم أبواب النَّحو تنظيماً جديداً ، لا يقوم على فكرة العمل والعامل وإنَّما يقوم على المجانسة بحيث تُجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة ، فبابٌ مثل باب الفعل المضارع المعرب تُجمع فيه الأحوال المتشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وإنَّ مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أنَّ الفعل المضارع المتّصل بنون التوكيد ينبغي ألاَّ نعتبره مبنياً على الفتح، وإنَّما نعتبره منصوباً، حتى نجانس بين حالة نصب المضارع ، حين تسبقه النَّواصب وحين تتّصل به نون التّوكيد ، أو نعتبره في الحالين مبنيّاً حتّى يتمّ التّنسيق في الباب، ومثل ذلك الفعل المضارع المتّصل بنون الإناث، ينبغي أن تضمّه إلى الفعل المضارع المجزوم ، ونسمّي المضارع في الحالين مضارعاً ساكناً ، أو مسكناً ولا داعي لأن نسمى سكونه مرّة جزماً ومرّة بناءً . **ومعنى** ذلك أنَّه ينبغي أن نسمي الحالة باسم واحد وأن لا نوزعها على أبواب ، مادامت نظريّة العامل هي التي جلبت هذه الأبواب . ولنصنع ذلك حتى ولو لُوحظ بعض الاختلاف أحياناً ، فإنَّ الفعل المتّصل بنون التّوكيد يستمرُّ منصوباً مع الجوازم، ولكن هذا لا يغيّر القاعدة العامَّة في نصب المضارع، وهي أنَّه ينصب بعد أن وأخواتها، وكذلك إذا اتَّصل بنون التَّوكيد ، وهو ينصب مع هذه النَّون حتى ولو سبقته أدوات الشَّرط" [1].

إذاً شوقي ضيف ينادي بنظريّة يمكن أن تسمّي نظريّة المجانسة بديلة عن نظريّة العامل، والباب الذي ذكره وهو الفعل المضارع ليكون شاهداً على إمكانية تجميع أبواب النَّحو على أساس المجانسة لا يُبشِّر بنجاح هذه النَّظريَّة فهو يقول : " من أجل المجانسة ينبغي أن نتّفق على شيء واحد في تعاملنا مع الفعل المضارع، إمَّا أن نعتبره معرباً في جميع الحالات حتى لو اتّصلت به نون التّوكيد اتّصالاً مباشراً ، أو نون النِّسوة . أو أن نعتبره مبنيّاً حتّى لو تجرّد من نون التّوكيد ،

---

(1) الرد على النحاة ، ص 50 .

ونون النِّسوة ، وعندما لاحظ أنَّه في حالة اتّصاله بنون التّوكيد يلزم حالة الفتحة رفعاً ونصباً وجزماً قال نتجاوز في حالتي الرّفع والجزم أي نسكت عن التّعليق ، وفي حالة النَّصب نقول: إنَّه ينصب إذا اتّصلت به نون التّوكيد كما يُنصب بعد أن وأخواتها.

وعندما لاحظ أنَّه في حالة اتّصاله بنون النِّسوة يلزم حالة السّكون رفعاً ونصباً وجزماً قال نتجاوز في حالتي الرَّفع والنَّصب، ونقول في **حالة الجزم**: إنَّه يجزم إذا اتّصلتْ به نون النِّسوة .

وعنده مقترح آخر: وهو في حالة النَّصب عند اتّصال الفعل المضارع بنون التَّوكيد أو تجرّده منها يُبنى على الفتح، وفي حالة الجزم عند اتّصال الفعل المضارع بنون النِّسوة أو تجرَّده منها يُبنى على السّكون ولا يُقال منصوب في حالة تجرَّده من نون التّوكيد ،ولا يقال **مجزوم في حالة تجرّده من نون النِّسوة** .

فيبدو أنَّ الدكتور شوقي ضيف وقع فيما فرَّ منه وهو التعقيد فليس في مقترحه هذا ما يشير إلى التّيسير ، مع ما فيه من ليٍّ لعنق الحقيقة .

رابعاً : الغلو في التّعليل :

يقول المؤلِّف :" إنَّ النُّحاة العرب لم يرضوا بتقرير الحقائق اللُّغويّة ـــ حسبما تدلُّ عليها الملاحظة ـــ دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغويّة، فالفاعل عند العرب مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وأين مبنيَّة على الفتح ، ولكن النُّحاة لا يقنعون بهذا ، ولا يقفون عنده، بل يتساءلون ما علَّة رفع الفاعل ، ونصب المفعول؟، فإذا وجدوا جواباً لهذا نشأ عندهم سؤال آخر، ثُمَّ يتوّلد عن إجابتهم **اعتراض** . وهكذا تتعدُّد الأسئلة الافتراضيّة والإجابة عليها، وتُخلق الفروض والإشكالات، وتُعقَّد العقدُ وتُحلُّ، وتحتدم الحروب سجالاً في غير طائل ولا نهاية قريبة ، وكان الأمر أيسر من ذلك ،إذ إنَّ نطق العرب ينبغي أن يكون هو نهاية تعليلهم [1].

---

[1] **مباحث في مشكلات النحو العربي** ، ص 31.

في رأي المؤلِّف ينبغي أن تنحصر مهمَّة النَّحاة في وصف كلام العرب دون تعليل أو تقعيد لأنَّ العربيّ الأوَّل الذي أخذت عنه . لم يكن فيلسوفاً ، ولم يكن من علماء النَّحو حتّى يفكِّر في الكلام الذي ينطق به على النَّحو الذي سجَّله علماء النَّحو ، بل إنَّ العربيّ ابن بيئته وكفى، وكان ينطق باللُّغة على سجيَّته ، فهو لا يعرف أنَّ (مَقُول) أصلها مقْوُول ، ومن ثَمَّ عدل عنها إلى الصِّيغة الأولى الأقل عسراً في النُّطق" [1].

هذا التَّعليل نتج عن استقراء لكلام العرب واستنباط لقواعده وليس بالضّرورة أن يعرف أهل السّليقة هذه العلل، فلم ينقل عنهم أنَّهم قالوا هذا فاعل ، ولا هذا مفعول ، وإنَّما كانوا يتكلَّمون على حسب سليقتهم فجاء العلماء فوضعوا هذه المصطلحات ومن ثَـمَّ توسعوا كثيراً حتى وصلوا إلى هذه التَّعليلات وهي مفيدة لفهم النَّحو .

انظر مثلاً إلى ظاهرة حذف الألف من (سعى) ، و(جرى) فلاحظ النّحاة أنَّ السّبب هو التقاء السَّاكنين ولهذا يحذف الألف أيضاً من (قال) و(مال) عند اتّصاله بضمير رفع متحرك مثل: (قُلتُ) و(مِلتُ) ونلاحظ أنَّ فتحة القاف من (قال) تحولت إلى ضمَّة في (قُلتُ) إشارة إلى أنَّ الألف المحذوفة أصله واواً ، لأنَّه مأخوذ من القول ، أمَّا فتحة الميم من (مال) فتحوَّلت إلى كسرة في (مِلتُ) إشارة إلى أنَّ أصل ألفه المحذوفة ياءً؛ لأنَّه من الميل.

فهذه القواعد مطّردة ومعقولة المعنى ، ومفهومة الأسباب .

والعلل النّحويّة هي ثمرة نضج علم النّحو وبلوغه الذّروة، وليس كلُّ دارس للنَّحو مطالباً بمعرفتها حتّى يستقيم لسانه في النُّطق، أو قلمه في الكتابة؛ لذا جاءت معظم الكتب النّحويّة خاصَّة التعليميّة خالية منها سواء أكانت العلل أوائلَ أو ثوانياً أو ثوالثاً .

أمَّا الذي يريد أن يتعمّق في دراسة النَّحو ويتخصص فيها فإنَّ هذه العلل تفيده وتفتح مداركه،وهي ليست جامدة ولا ملزمة كما يرى الخليل بن أحمد : "

---

[1] المرجع نفسه ، ص 75 .

فإن سنح لغيري علة لما عللته من النَّحو هي أليق ممَّا ذكرته للمعلول فليأت بها"[2].

خامساً: الإفراط في القياس :

القياس النَّحويّ كما يقول عبد الله بن سلمان : " هو حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة النَّحو، والتّعويل على المنقول عليه في أغلب المسائل النّحويّة ، ولا يتحقّق إنكاره لأنَّه أغلب النَّحو وإنكاره إنكار للنحو[1].

والمؤلِّف لا ينكر أهميّة القياس ولكنَّه أنكر الإفراط فيه إلاَّ أنَّه لم يبيّن ما المراد بالإفراط في القياس حتّى نستطيع أن نعرف من هم المُفرطُون، البصريّون أمّ الكوفيّون عندما ذكر موقف الطّرفين من القياس . " فكان موقف البصريّين في تقعيد قواعدهم يقوم على أساس الأمثلة الكثيرة المرويّة عن العرب ، فإذا وجدوا منها قدراً كافيّاً يتّصل بظاهرة معيّنة من ظواهر اللّغة، وضعوا له قاعدة أمَّا القليل النَّادر ؛ فقد نعتوه بأوصاف عدّة: **فقالوا: النادر ، الشاذَّ**، الأقلُّ . ومن هنا نشأت فكرة السَّماع، الذي صار مصطلحاً موازياً لمصطلح القياس . أمَّا الكوفيّون؛ فقد نقل عنهم أنَّهم يؤسسون قواعدهم على الشَّاهد الواحد. أو الشَّاهدين ، وهذا يعني أنَّهم يعتزّون بالنّصوص التي رووها، ويرون في اختلافها طرقاً مختلفة للتّعبير لا شذوذاً ويصل هذا الاعتزاز قمَّته عندما يكون النص قرآناً [2].

كذلك أنكر على النّحاة ضوابطهم واشتراطاتهم في القياس فقال: " ولم يكتف النُّحاة ـــ لاسيما المتأخِّرون منهم ـــ باستخدام أنواع من الأقيسة النَّظريَّة التي شحنت بالتّعليلات والتّفسيرات البعيدة عن واقع اللُّغة بل فلسفوا القياس ، وبحثوا عن أركانه ، ثم حاولوا أن يحدِّدوا شرائط للقياس النَّحويّ[3].

---

(2) الايضاح في علل النَّحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة 1959م ، ص 66.

(1) النَّحو إلى أصول النَّحو ـ تأليف عبد اله بن سليمان العتيبق، ص 7.

(2) **مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص** 38.

(3) المرجع نفسه ، ص 39.

يبدو أنَّ المؤلِّف يكره الفلسفة فكلُّ تقسيم، أو تنظيم، أو ترتيب، فهو فلسفة وبالتّالي فهو مرفوض عنده، وإلاَّ فلابد للقياس من أقسام وأركان وشروط لكمال الضبط وصحَّة النَّتيجة ؛ لذا " قسَّم النُّحاة القياس إلى أربعة أقسام :

وهي حمل الفرع على الأصل ، وحمل الأصل على الفرع ،وحمل النَّظير على النَّظير، وحمل الضِّدّ على الضِّدِّ . ووضعوا له أربعة أركان وهي: **الأصل** : وهو المقيس عليه ، ومن شرطه أن لا يكون شاذّاً خارجاً عن سنن القياس، ويجوز تعدُّد الأصول المقيس عليها ، والفرع : وهو المقيس، وهو من كلام العرب إذ القياس على كلامهم ، والحكم : وهو ما يكسبه الفرع من الأصل وأخيراً العلة الجامعة بين الأصل والفرع [1]" .

وبهذه الضّوابط يمكن أن نصل إلى القياس الذي يريده المؤلِّف ," إنَّ القياس الذي يجب أن يتّبع في دراسة اللّغة والنَّحو هو القياس القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع ، والمعروف من كلام العرب وأساليبهم ، كما أنَّ القياس يجب أن ينبني على الكثرة النَّسبية في كلّ مسألة ، وحتّى يتحقّق الاطِّراد، والانسجام في قواعد اللُّغة ، كما يجب التّفريق بين الظّواهر اللّهجيّة ، إذ إنَّ خلط النُّحاة العرب بينها ، وجعلها كلّها حجَّة أدَّى إلى اضطّراب أقيستهم"[2] .

---

(1) النّحو إلى أصول النّحو ، ص 7 .

(2) مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص 41 .

المطلب الثاني : أدواء المنهج والتَّأليف :

أولاً:لغة النَّحو وطريقة التأليف فيه :

1ـ لغة النَّحو يقول المؤلِّف : " يضاف لآفات النَّحو أدوائه ـ التي سبق ذكرها ـ آفة كان لها دورها في جموده ، ونفور الدَّارسين عنه ، تتمثل هذه الآفة في اللُّغة التي استخدمها النُّحاة في صياغة مسائله ، والطَّريقة التي ألفوا بها كتبهم . فللنُّحاة ـ عبر العصور ـ لغة متميّزة ، يتناقلونها جيلاً بعد جيل ، لا يخرجون عليها إلا نادراً أهمَّ ما يُميّزُ هذه **اللُّغة** الإيجاز والاختصار الذي يبلغ ذروته في تلك النُّصوص المسمَّاة بالمتون . كما أنَّها تمتاز بالتَّعقيد والالتواء ، وذلك لكونها مشحونة بالدَّلالات والإشارات ، والذي يشهد على صدق دعوانا ما نطالعه في كتاب سيبويه من عبارات غامضة ، وملتوية لا يكاد يصل الباحث إلى المراد منها إلاَّ بعد طول صحبة ومعالجة في شروح **الكتاب**"[1].

هذا الدَّاء وضع المتأخِّرون له علاجاً بالشَّروح المطوّلة، ولكنَّهم فشلوا كما يقول المؤلِّف : " وهذه اللُّغة الكثيرة المختصرة ، والعبارات الملتوية ، والدَّلالات المبهمة هي التي حملت المتأخِّرين من النُّحاة على عمل تلك الشَّروح المطوَّلة ، لفكِّ رموز الكتب القديمة ككتاب سيبويه ، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسيّ، وكتاب الجمل للزَّجاجي ، وكتاب المفصل للزَّمخشريّ . ومهمَّة هذه الشَّروح هي فكُّ رموز تلك المتون، وتفصيل مجملها ، والكشف عمَّا غمض من عباراتها وانبهم من مدلولاتها وحتّى تلك الشَّروح لم تسلم من جفاف اللُّغة، ومن تلك الأمثلة **المرددة المبتذلة** "[2] .

هذه الشّروح التي جاءت علاجاً للمتون فشلت في مهمّتها ، بل سرى الدّاء فيها فاحتاجت هي نفسها للعلاج بالحواشي كما يقول

---

(1) **مباحث في مشكلات النحو العربي** ، ص 41.

(2) المرجع نفسه ، ص 42 .

المؤلّف" ومن ثمَّ احتاجت هذه الشّروح لحواشٍ تزيل غموضها وهكذا تمضي هذه الصّورة من التّكرار للأمثلة والعبارات [1].

والأسباب التي أدّت إلى كل هذه التّعقيدات في نظر المؤلِّف ترجع إلى الآتي :

أ- عدم وضوح الفكرة .

يقول المؤلِّف : " والذي يبدو لي من أسباب تعقيد لغة النَّحاة ورثاثة أسلوبهم هو عدم وضوح الفكرة عندهم، أو تعقيد الفكرة والتوائها عندهم، وبدهيّ أن تكون اللُّغة التّي تُعبّر عن مثل هذه الأفكار لغة معقَّدة ؛ لأنَّ اللُّغة هي وعاء الفكر، فإذا لم تكن الفكرة ناضجة ومتسقة مع المنطق تكون اللّغة مماثلة لها [2].

لا أعتقد أن المؤلِّف قد سُبق في هذا؛ لأنَّ الفكرة إذا لم تكن واضحة في ذهن هؤلاء الكبار الذين قعَّدوا لهذا النَّحو ووضعوا له الأصول والضَّوابط بعد أن تفرغوا لخدمته مثل سيبويه ، وأبي علي الفارسيّ ، والزَّجاجيَ والزَّمخشريَ ، فلسنا في حاجة للنّظر في كتبهم بل لا يجوز الاعتماد عليهم ولا النَّقل عنهم لأنَّ الفكرة ليست واضحة في أذهانهم بل هي ليست ناضجة أصلاً عندهم ولا متسقة مع المنطق كما يقول المؤلِّف وهذا ليس بصحيح قطعاً .

ب ـ دافع التكسّب والتقرب للحكام :

يقول المؤلِّف :" والذي يبدو أنَّ الإبهام والتّعمية في لغة النَّحاة وأسلوبهم كانا مقصودين لبعضهم ، وذلك لئلا يهون أمر بضاعتهم، وتقلُّ حاجة النَّاس إليهم ويتيسَّر فهم النَّحو على غير أهله"[3] .

هذه التُّهمة تنفي التُّهمة الأولى عن النُّحاة وهي عدم وضوح الفكرة عندهم ويبقى أنَّ الأخفش إذا يضع كتبه لله كما أورد ذلك المؤلِّف من مقالة الجاحظ فإنَّ من سبقوه قد وضعوا كتبهم لله، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه كما جاء في الأعلام " ولد ومات في

---

(1) مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص 43.
(2) المرجع نفسه ، ص 44.
(3) المرجع نفسه ، ص 46.

البصرة، وعاش فقيراً صابراً, كان شعث الرأس ، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزّق الثّياب، متقطّع القدمين، مغموراً في النَّاس لا يُعرف [1] .

2- طريقة التَّأليف :

يقول المؤلِّف :" ما يقال عن لغة النَّحو يقال عن طريقة تأليفه وترتيب مواده ،فطريقة تأليفه خاضعة لمنطق العصر الذي أُلفت فيه ، حيث نجد نحويّاً ما يجمع عدّة أبوابٍ ومسائل في باب واحد ، ثمَّ يأتي آخر ويفرّقها في عدَّة أبواب ، كما نجد كثيراً من المسائل التي ينتظمها ـ أو ينبغي - باب واحد مفرَّقة في عدَّة أبواب بما يمثل إجهاداً لذهن الدَّارس ، ومن أمثلة ذلك أنَّ النُّحاة تحدّثوا عن(ذو) في باب المعرب والمبني ، ومرة أخرى في باب الموصول . **كما نجد** بعض الأبواب قد حظيت باهتمام مجموعة من النُّحاة، فتشعبت مسائلها ، وطال الحديث عنها، ونجد عكس ذلك عند آخرين ، وهذا التَّباين في التَّناول يشير إلى غياب المنهج المحدد في طريقة تأليف النَّحو ، وترتيب مواده ، وبالجملة فإنَّ طريقة عرض النُّحاة لبضاعتهم لا تيسِّر على القارئ فهم ما يقرأ بأقلّ جهدٍ ، ولا تدفعه لمعاودة القراءة ؛ لأنَّه يصاب بالملل من رتابة الأسلوب ." [2].

فكرة المؤلِّف من خلال هذا النَّص أن يتّفق العلماء على منهج واحد محدَّد في طريقة تأليف النّحو ،وترتيب مواده ، ولا أعتقد أنَّ هذا ممكن لا في النَّحو ولا في المواد الأخرى ؛ لأنَّك لا تستطيع أن تصل إلى الإجماع حوله، كما أنَّك لا تستطيع أن تلزم من خالفك بإتباعه .

أمَّا ما جاء به من مثال لتفريق العلماء المسألة الواحدة في أكثر من باب ،وهو (ذو) الذي تحدّثوا عنه في باب المعرب والمبني ، وفي باب الموصول ، وكان الأولى كما يقول المؤلِّف أن يتحدَّثوا عنه في باب

---

[1] الأعلام ، خير الدين الزركلي :ت 1369هـ ، دار الملايين ، ط/ 15 ، ج 2 ، ص 312.

[2] **مباحث في مشكلات النحو العربي** ، ص 48.

واحد فهذا المثال غير صحيح ؛ لأنَّ (ذو) الذي تحدَّثوا عنه في باب المعرب والمبني ليس هو الذي تحدَّثوا عنه في باب الموصول ، يبيّن ذلك ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك:

من ذاك (ذو) إن صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا**

قال :" أي من الأسماء التي ترفع بالواو ، وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء (ذو) و (فم) ولكن يشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب ، نحو: جاءني ذو مال ، أي صاحب مال وهو المراد بقوله : **إن صحبة** أبانا ، أي إن أفهم صحبة ، واحترز بذلك عن (ذو الطّائية) فإنّها لا تفهم صحبة ، بل هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى صاحب بل تكون مبنيَّة ، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً ، نحو: **جاءني ذو قام** ، ورأيت ذو قام ،ومررت بذو قام "[1].

ثانياً: طريقة تعلُّم النَّحو وتعليمه:

أثنى المؤلِّف على طريقة المتقدِّمين في تعلُّم النَّحو وتعليمه قال:" فالنَّحو كما تمثله كتب القدماء مثل كتاب سيبويه، وكما يؤخذ من مجالسهم ومناظراتهم دراسة للُّغة وأساليبها ، وتقوم هذه الدِّراسة على عرض نصوص من القرآن ، أو الشِّعر للاستشهاد بها ، أو القياس عليها، والاستنباط منها ، فكانت الدِّراسة النّحويّة أشتاتاً من اللُّغة **والأدب والمعاني**. والذي يدل على تلك الصِّلة المحكمة بين النَّحو واللُّغة والأدب أنَّ كثيراً من كتب التَّراجم تجمع بين اللُّغويين والنَّحويّين ، كما أنَّ النُّحاة المعلّمين كانوا يسمّون بالمؤدِّبين ؛ لأنَّهم يأخذون تلاميذهم بالتَّأديب ، أي بالرّياضة والتَّمرين حتى يتمكَّنوا من ناصية اللُّغة ، ويصير الأدب ملكة فيهم . فلابدَّ أن يؤدِّي مزج النَّحو باللُّغَة والأدب ، وتلقينه للمتعلِّمين على هذه الشاكلة إلى الغاية المرجوَّة من تعلَّمه "[1].

وعتب على المتأخِّرين ؛ لأنَّهم لم يعتمدوا على نصوص اللُّغة في تآليفهم " أمَّا المتأخِّرون من علماء العربيّة فقد شحنوا تآليفهم بالأمثلة المتجمِّدة الموروثة، والتَّمارين العقليّة ، والمجادلات التي لا تفضي إلى

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن ت 769. تحقيق محمد محي الدين ، دار التراث القاهرة ،ط/20 ، 1980م ، ج 1 ، ص 45.

(1) **مباحث في مشكلات النّحو** ، ص 49.

شيء ذي بال ، ممَّا صيَّر قواعد العربيّة غاية في ذاتها، لا وسيلة للحصول على ملكة اللّسان العربيّ "[2].

إنَّ المؤلِّف كثيراً ما يصف سيبويه بأنَّه يعتمد على الفلسفة والمنطق في تأليف كتابه ، وأنَّ أسلوبه ملتو ،وأنَّك لا تستطيع الوصول إلى فهم كتابه إلا إذا استعنت بالشّروح ، وتحلَّيت بصبر زائد في إعمال الفكر . وفي هذه المرَّة يثني على سيبويه بأنَّه مزج النّحو باللّغة والأدب في تأليف الكتاب وقد حقَّق الغاية المرجوَّة من تعلّم النّحو وتعليمه . ويعيب على المتأخِّرين بأنَّهم لم يأخذوا بأسلوب سيبويه في تآليفهم .

والسّؤال المطروح : لماذا لم تعتمد الجامعات على كتاب سيبويه في تدريس طلابها ، في حين تعتمد على ألفيَّة ابن مالك وشروحها التي وصفها المؤلِّف بقوله:" إذ لم تزل ألفيّة ابن مالك وشروحها هي مدار الدَّرس وقطب الرَّحى في درس النَّحو وتعلّمه . وتعلم النَّحو على طريقة الألفيّة يعني أن يدور الدَّرس على تلك الجزئيَّات المعقَّدة الجامدة ، بعيداً عن النُّصوص اللّغوية . وهذه الطَّريقة تجهد المعلِّم تلقيناً، والطّالب حفظاً ، وفي آخر الأمر لا يفيد الطّالب منها كثيراً؛ لأنَّ الهمَّ ينصرف من المعلِّم والطّالب إلى فكِّ رموز الألفيّة ، وتسوية إجراءات الصّنعة اللّفظيّة ، بعيداً عن أسرار البيان ، ثمَّ يفرّغ الطّالب ما وعاه من تلك القواعد في ورقة الإجابة ، ثمَّ تنقطع الصِّلة بينه وبين هذه القوالب الجامدة تماماً "[3].

وذلك يرجع في ظنّي إلى أنَ سيبويه ألَّف كتابه بغرض تقعيد القواعد النّحويّة فجمع نصوصاً من كلام العرب الخُلّص الذين لم يختلطوا بالأعاجم، واعتمد كذلك على شواهد القرآن الكريم فأخرج كتابه يصف فيه اللّغة كما سمعها ونقلها . فعندما تباعد النّاس، عن

---

[2] المرجع نفسه ، ص 50

[3] مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص 53.

مصادر اللّغة الصَّافية احتاجوا إلى شروحٍ وحواشٍ للكتاب ، فصار الكتاب بشروحه وحواشيه مصدراً لا يستغني النّاس، عن الرجوع إليه في فهم مراحل تطور النّحو ، وتقعيده ، أمَّا الألفيّة وشروحها فهي ليست لتقعيد القواعد بل لشرح هذه القواعد التي صاغها العلماء الأوائل لذلك حظيت بالقبول في المناهج الدّراسية .

وللعلماء اتِّجاهات في تأليف كتب النّحو ذكرها سعود غازي في كتابه خصائص التّأليف النّحويّ في القرن الرّابع الهجريّ[1] ، نلخّصها في الآتي:

1ـ الإتّجاه الجمعي :

ومن خصائصه الاهتمام بكلّ الظّواهر اللّغويّة في القواعد، وبالإشارة إلى المسائل الخلافيّة، وبالاستشهاد والتّعليل . ومن أهمّ الكتب التي تدخل تحت هذا الاتّجاه .

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزّجاجي ت 311هـ .

ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت : 368هـ .

ـ كتاب الحجة لأبي علي الفارسي .

2ـ الاتّجاه التَّعليمي :

من خصائصه : العدول عن التّعريفات الذّهنيّة ، وعدم الإسراف في التّقسيمات ، والاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل ، والبعد ما أمكن من المسائل الخلافيّة ، والانتقاء من المذاهب المختلفة أيسرها للطَّالب ومن أهمّ الكتب :

ـ فعلت أفعلت للزّجاج ت 310هـ .

---

(1) خصائص التّأليف النّحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي أبو تاكي ، دار غيب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،ط/1425هـ .

ـ المقصور والممدود لنفطويه ت 323هـ .
ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ت 392هـ .
ـ المذكر والمؤنث لابن التستري ت 361هـ .

3- الاتّجاه التّأصيلي :

ويُقصد بالأصول الأدلّة النّقليّة والعقليّة التي اعتبرها النّحاة مصدراً حقيقياً للقواعد النّحويّة ؛ لأنّها مستوحاة من تلك الأدلّة وهي : السّماع بأنواعه ، والقياس بأنواعه ، والاستصحاب ، والعلّة ، وعدم النّظير.

ومن المؤلِّفات التي تدخل في هذا الاتّجاه :

ـ الأصول لابن السّراج .
ـ الايضاح في علل النّحو للزجاجيَ .
ـ الخصائص لابن جني .

4- الاتّجاه التّطبيقي :

وهو يظهر في المؤلِّفات النّحويّة التي تعتمد في تأليفها على النّص اللّغوي من القرآن الكريم أو الشّعر العربيّ الفصيح ،أو الأقوال والأمثال المأثورة عن العرب، وذلك من أجل تطبيق القواعد النّحويّة من خلال النّصوص أو معالجتها في ضوئها ومن أهمّ المؤلِّفات فيه :

ـ كتاب معاني القرآن للزّجاجي .
ـ كتاب إعراب القرآن للنّحاس .
ـ إعراب القراءات السّبع وعللها لابن خالويه .
ـ شرح القصائد ا لمشهورات للنّحاس .

وهذا الاتّجاه الأخير هو الذي ينادي به صاحب مباحث في مشكلات النّحو العربي ، ولا أعتقد أنّنا يمكن أن نستغني عن الاتّجاهات الأخرى في فهم النّحو . تعليما وتعلُّماً .

المبحث الثّاني : إصلاح النّحو العربيّ وتيسيره :

بعد أن عرض المؤلِّف أدواء النّحو العربيّ كما تحدثنا عنها في المبحث الأوّل ، سنتحدَّث ـ إن شاء الله ـ عن علاج المؤلّف لهذه الأدواء

الـذي حـدّد لـه ثلاثـة محـاور فـي المبحـث الثّـاني . حيـث قـال : " **وإصـلاح** النّحو وتيسيره يدور من وجهة نظرنا على ثلاثة محاور :

المحـور الأوّل: الارتفـاع بالـذّوق العـامّ فـي المجتمعـات العربيّـة ،أو إن شئت فقل تصحيح البيئة اللّغويّة .

المحور الثّاني: إصلاح مادّة النّحو .

المحور الثّالث:" إصلاح منهج تعليم النّحو"[1].

وعلى هذا الأساس قسّمت المبحث الثّاني إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأوّل : الارتفاع بالذّوق العامّ.

يقـول المؤلـف:" إنَّ أيّـة محاولـة لإصـلاح النَحـو وتيسـيره لـن تكـن مجديـة مـا لـم تسـبقها ، أو تصـحبها جهـود مخلصـة للارتفـاع بالـذّوق العـامّ فـي المجتمعـات التـي تتحـدّث العربيّـة ؛ وذلـك لأنّ هـذه المجتمعـات ـ بسـبب عوامـل عـدّة ـ أصـابها يـأس ، وإحبـاط مـن اسـتخدام العربيّـة الفصـحى ، فغـدت تستثقلهـا ولا تسـتطيبها ، لـيس بـين طبقـة العـوامّ والأميّين فحسب ، بـل بـين المثقّفين كـذلك ، بـل إنَّ هـذه الآفَـة سـرت إلـى **قاعات الدّرس ومراكز التّعليم** الحيويّة."[2].

يتحـدّث المؤلـّف عـن ضـرورة الاسـتعداد النّفسـي للمجتمعـات العربيّـة كـي تتقبّـل الإصـلاح النّحـويّ الـذي يـدعو لـه ؛ لأنّهـا اسـتجابت لـدعاوى المغرضـين الـذين ينـادون بهجـر العربيّـة الفصـحى لصـعوبتها ، وعـدم مواكبتهـا لمسـتجدات التّطـور، والاستعاضـة عنهـا باسـتخدام العامِّيـة فـي الكتابـة كمـا تسـتخدم فـي المحادثـة واسـتخدام اللّغـات الحيّـة مثـل الانجليزية في التعليم .

---

[1] **مباحث في مشكلات النّحو العربي** ، ص 56

[2] المرجع نفسه ، ص 56 .

ومع أنَّ المؤلف يتّفق مع القائلين بصعوبة النّحو وتعقيده إلاّ أنَّه يختلف معهم في الحلّ "... وينبغي هنا الاعتراف أنَّ هذه المقولة صحيحة جزئياً ، إذ إنّ قواعد النّحو العربيّ وطريقة تعليمه فيها غير قليل من التعقيد، والالتواء وهو ما نسهم ـ بعون الله ـ في تيسيره في هذا البحث المتواضع . إذن كان المعقول أن يطالب هؤلاء المفترون بتيسير النّحو ،وإصلاح مناهجه لا استبدال العربيّة بالعاميّة ، أو بلغات أخرى"[1].

ولتحسين البيئة اللّغوية يدعو المؤلف إلى التّأكيد على صلة العربيّة الوثيقة بالقرآن الكريم ، ومحو أميّة الأميّين وتشجيع الشّعوب العربيّة على اصطناع الفصحى في رسائلهم ومكاتباتهم، وأن تلتزم الحكومات الفصحى في دواوينها ، ووزاراتها، وإلزام الكتّاب بتقديم أعمالهم بالعربيّة الفصحى، وإنشاء المزيد من المجامع اللّغوية ،ومراجعة المناهج، ومراكز التّعليم والأجهزة الإعلامية . ثمَّ يقول :"فإذا تحققت هذه الأمور التي ذكرتها صحَّ الأداء اللّغوي وارتقى النّطق العام ، ومن ثمَّ تكون لتيسير النّحو وإصلاحه بيئة مثاليّة يثمر فيها [2] .

إنَّ فرضية أنَّ دعاوى المفترين ـ كما سمَّاهم المؤلف ـ هي السَّبب في تردِّي البيئة اللّغويّة في المجتمعات العربيّة في حاجة إلى دراسة علمية لنفيها أو إثباتها ، أمَّا شروط تحسين البيئة اللّغويّة التي

---

[1] مباحث في مشكلات النّحو العربي ، ص 60.
[2] المرجع نفسه ، ص 63 .

نادى بها المؤلِّف حتّى تنمو جهود العلماء في إصلاح النّحو فهي عسيرة المنال، ولو تحقّقت فليس هنالك من حاجة إلى جهودهم ؛ لأنَّ أمر النّحو يكون قد انصلح تلقائياً .

المطلب الثّاني: إصلاح مادة النّحو .

بُذلت جهود كثيرة قديماً وحديثاً ـ لإصلاح مادة النَّحو ولكن ما زال هناك متّسع لمزيد من الإصلاح كما يرى المؤلف، ويقترح من الحلول الآتي:

1. اختيار نموذج لغوي واحد لاستنباط القواعد النّحويّة .

يقول المؤلف:" إنَّ عمل اللّغويّين الأوائل في جمع المادّة اللّغويّة من كلّ قبائل العرب التي وثقوا من سلامة لغاتها عمل له ما يبرّره إذ كان المقصود حصر صيغ اللّغة وتراكيبها من غير نظر إلى تقنين أو تقعيد لهذه المادّة اللّغويّة ، فعملهم كان حفظاً وتوثيقاً لنصوص هذه اللّغة ، وكان ينبغي أن يكون عمل النّحاة مختلفاً حيث إنَّ مهمّتهم تتركَّز في وضع القوانين ، والقواعد التي تحكم هذه اللّغة فبدلاً من أن يضعوا قواعد وضوابط لكل هذا الرُّكام اللُّغويّ ، كان يلزمهم اصطناع مثل لغويّ يمثل قاسماً مشتركاً بين كلّ هذه اللّهجات ، ليكون مقياساً ومرجعاً وحيداً لاستنباط القواعد النّحويّة،وهذا المثال اللّغويّ ينبغي أن يكون هو القرآن الكريم دون قراءاته الشّاذة"[1].

لو تأمَّلنا في هذا النّص نجد أنَّ أفكاره في حاجة إلى مراجعة ؛ لأنّه من المعلوم ضرورة أنّ النّحاة الأوائل جمعوا المادّة اللّغويّة من مصادرها الموثوقة ثمّ قعّدوا القواعد النّحويّة بعد إعمال نظر وطول فكر معتمدين على القرآن الكريم كمصدر أساس من مصادر الاستشهاد ، إلاّ أن المؤلف يقول :إنَّهم جمعوا المادة اللّغويّة حفظاً وتوثيقاً من غير نظر إلى تقنين وتقعيد ، ثم يرجع ويقول أنّهم وضعوا القواعد والضوابط وما كان ينبغي لهم أن يفعلوا قبل أن يصطنعوا لهم مثلاً لغوياً يكون قاسماً مشتركاً بين كلّ هذه اللّهجات لاستنباط القواعد النّحويّة . ثمّ يقول : وهذا المثل ينبغي أن يكون هو القرآن الكريم دون قراءاته الشّاذّة . أي

---

[1] مباحث في مشكلات النّحو العربي ، ص 66.

ينبغي للنّحاة أن يقعّدوا القواعد النّحويّة معتمدين على القرآن الكريم دون سواه؛ لأنّه يمثل اللّغة المشتركة.

واللّغة المشتركة ليست هي لغة عامَّة يعرّفها كلّ العرب فحسب بل هي لغة جامعة للهجات عربية كثيرة ويذكر عبد الله بن الحسين بن سحنون طائفة من هذه اللّهجات في كتابه اللّغات في القرآن " لغة قريش، وهذيل،وكنانة، والأوس، والخزرج، وخثعم، وقيس عيلان، وسعد العشيرة ، وجرهم ، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتميم، وحمير، ومدين ، ولخم ، وحضرموت، وسدوس ، والحجاز، وأنمار، وغسان ، وبني حنيفة وتغلب، وطي .. "[1].

إذاً لابد من الرجوع إلى اللّهجات المختلفة في تقعيد النّحو لفهم القرآن الكريم. والدّليل على ذلك " ما رُوي عن سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنّه سأل على المنبر عن قوله تعالى: ﭽ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖ ﭼ النحل: ٤٧ فقال له رجل من هذيل: التّخوف عندنا التّنقص، ثمّ أنشده :

تخوّف الرّحل منها تامكاً قرداً * كما تخوّف عَودُ النبعة السّفن**

فقال عمر : أيّها النّاس تمسّكوا بديوان شعركم في جاهليّتكم فإنّه فيه تفسير كتابكم"[2] .

2. العودة بالنّحو إلى أصوله الأولى في الدّراسة .

يقول المؤلّف :" كذلك تميّز نحو القدماء المؤسِّسين ببعده عن فلسفة مسائل اللّغة ،إذ كانوا يحرصون على المثال الواحد ، يجعلونه فارقاً بين معنى ومعنى ، أمّا المتأخِّرون فقد طوّروا مادّة النّحو تطويراً آلياً ، طبقت فيه القواعد المنطقيّة ، والآراء الفلسفيّة، فمثلت على الصّورة التي نراها في كتب المتأخِّرين ، من التزام الحدود والتّعاريف الدّقيقة الغامضة ، فإذا أردنا إصلاح مادّة النّحو لزمنا أن نبعد بها عن طريق المتأخِّرين ونعود بها إلى طريقة القدامى المؤسِّسين"[3].

---

(1) اللغات في القرآن ، عبد الله بن الحسين بن سحنون ، ج 1 ، ص 1 .

(2) الموافقات ، ج 2 ، ص 321،

(3) مباحث في مشكلات النحو العربيّ ، ص 69 .

اختلاف منهج المتقدِّمين في تأليف النّحو عن منهج المتأخِّرين يعود كما أشرنا سابقاً ، إلى أنَّ هدف المتقدّمين من النّحاة هو تقعيد القواعد ووضع الضوابط للنّحو بناءً على استقرائهم لكلام العرب ؛ لذا كان اهتمامهم بوصف الظَّواهر اللّغويّة والإكثار من الشّواهد النّحويّة للوصول إلى القاعدة النّحويّة الصحيحة . أمّا هدف المتأخِّرين فهو شرح وتوضيح لهذه القواعد لذا كان اهتمامهم بحدِّ الحدود ، وتوضيح العلل .

فدعوة المؤلِّف للرّجوع إلى منهج المتقدّمين والابتعاد عن منهج المتأخِّرين فيها كثير من التّجاوز وذلك للآتي:

أولاً: إنَّ تقعيد القواعد ووضع المصطلحات النّحويّة وجدت حظّها كاملة على أيدي النّحاة المتقدّمين .

ثانياً : حدّ الحدود وتوضيح العلل ، ووضع التّقسيمات ،وتبويب الأبواب كلّها تساعد على فهم القواعد النّحويّة .

ثالثاً: كثير من كتب المتأخِّرين جاءت خالية من العلل الثّواني والثّوالث التي شكى منها المؤلِّف ، ووصفها بأنَّها فلسفيّة، مثل :الأجروميّة وشروحها ، وألفيّة ابن مالك وشروحها.

3- إعادة النَّظر في قواعد النَّحو في ضوء فهم جديد لمقياسي السّماع والقياس .

عُرف عن البصريّين أنّهم يقيمون قواعدهم النّحويّة على أساس الأمثلة الكثيرة المرويّة عن العرب ، أمّا الكوفيّون فقد عرف عنهم أنّهم يؤسّسون قواعدهم على الشّاهد الواحد أو الشّاهدين [1].

ويعلق المؤلف على الاختلاف بين المنهجين بقوله :" وقد كان لهذا التّباين في المنهج البصريّ والكوفيّ أثر في اضطراب القياس ، ومن ثمّ

---

[1] أنظر المدارس النّحويّة شوقي ضيف دار المعارف المصرية ، ص 161.

تعقيد القواعد النّحويّة . وقد تمثّل هذا الاضطراب في وجود أقيسة لا تسندها الشّواهد المرويّة ، ومرويّات مستفيضة عدّت من الشّاذّ أو القليل أو النّادر، وقد أورث هذا الاضطّرابُ النّحوَ العَربيّ ضعفاً في بنيته ، وأورث الدّارس له بلبلة وتشتتاًً في محصوله من هذا العلم "[2].

والذي يزيل هذا الاضطّراب ، ويعيد لهذا الأصل النّحويّ وضعه في رأيّ المؤلّف " هو إعادة النّظر في كلّ قواعد النّحو في ضوء فهم جديد لمقياسيّ السّماع والقياس . فالذي ينبغي أن يُتّبع في هذا الشّأن هو اتّخاذ مذهب وسط في مسألتي السّماع والقياس بين المذهب البصريّ المتشدّد ، والمذهب الكوفيّ المتسامح . ومن شأن الأخذ بهذا الفهم سدّ الباب أمام تلك التّأويلات التي نتجت عن تضييق شروط القياس ، ممّا أدّى إلى كثرة القواعد وتشتتها ، كما يلزم من ذلك تقييّد مصطلحي القياس والسّماع بقيد كميّ واضح ، وهذا القيد الكميّ ينبغي أن ينبني - بالنِّسبة للقياس - على الكثرة النّسبيّة في كلّ مسألة ، ولنقل مثلاً : **إنّ خمسة** شواهد فأكثر من فصيح الكلام كافية في جعل القاعدة النّحويّة قياسيّة "[1].

إعادة النّظر في كلّ قواعد النّحو في ضوء فهم جديد لمقياسيّ السّماع والقياس لا اعتقد أنّه من المقترحات العمليّة ؛لأنّنا لسنا بصدد وضع نحو جديد حتى نعيد النّظر في أصوله ، واشتراط البصريّين أن تكون الشّواهد المستمدَّ منها القياس جاريّة على ألسنة العرب الفصحاء ،وأن تكون كثيرة بحيث تمثّل اللّهجة الفصحى ، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطّردة ليس تشدّداً ، ولكن حرصاً منهم على سلامة اللّغة ؛ يقول شوقي ضيف: " وكلّ من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقّة البصريّين في وضعهم لقواعد النّحو والتّمكين لما ينبغي لها من صحّة وسلامة وسداد ، بحيث يطّرد سلطانها ،وينبسط

---

(2) مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص 70 .
(1) مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص 70 .

على جميع الألسنة ، وبحيث تُصبح هي المتحكّمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يندُّ على بعض الأفواه "[2].

بل إنّ شوقي يتّهم الكوفيّين بأنّهم هم الذين أضرّوا بالنّحو عندما تساهلوا في شرطي السّماع والقياس ، يقول : " وقد وقف الكوفيّون من هذا البناء العلمي المحكم موقفاً يدلّ على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلميّة من سلامة واطّراد إذ اعتدّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدّوا بالأشعار والأقوال الشّاذّة التي سمعوها على ألسنة **الفصحاء** ممّا خرج على قواعد البصريّين وأقيستهم وممّا نعتوه بالخطأ والغلط ، ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً، ممّا أحدث اختلاطاً وتشوشاً في نحوهم لما أدخلوه على القواعد الكليّة العامّة من قواعد فرعيّة قد تنقضها نقضاً مع ما يؤول إليه ذلك **من خلل في** القواعد وخلل في الأذهان "[3].

وما دعا إليه المؤلِّف من تقريب الشّقة بين منهجي البصريّين والكوفيّين بتحديد عدد معيّن من الشّواهد للقياس ، وبناء القواعد يصعب الإجماع عليه لاختلاف وجهات النّظر كما رأينا فما يراه المؤلِّف عيباً يراه الآخرون الحكمة عينها .

3ـ الإقلال من أثر العامل على الدرس النّحويّ.

إنَّ ابن مضاء القرطبيّ قد فتح باباً للهجوم على نظريّة العامل باعتبار أن هذا العامل ليس له وجود في الواقع.

وعلى هذا الأساس طالب المؤلِّف ، ومن قبله شوقي ضيف [1] وآخرون بإلغاء هذه النَّظريَّة وإبعادها من الدّرس النّحوي باعتبارها آفّة من الآفات ؛ " لذا فالوسيلة الصّحيحة النّاجعة ـ كما يرى المؤلِّف ـ هي تحجيم نظريّة العامل، بحيث يتجاوز الدَّرس النّحوي تلك الأبواب التي تقوم قواعدها على فكرة العامل، وأعني بذلك بابي الاشتغال والتّنازع .

---

(2) المدارس النّحويّة ، ص 161.

(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(1) **انظر المدخل في كتاب الرد على النّحاة .**

كما أن إضعاف سلطان العامل من شأنه أن تؤدّي إلى إسقاط التّأويلات البعيدة، والحذوفات الكثيرة التي تعجُّ بها كتب النّحو"[2].

والحقيقة أنَّ هذه النَّظريَّة التي وجدت كلّ هذا الهجوم لم ترتبط إلا بالإعراب ، والإعراب كما يقول الدكتور محمد عيد :" والإعراب ليس نحواً ، وإنمّا هو مهارة تكتسب من معرفة النّحو ، والنّحو لصحّة اللّغة كما قال ابن مضاء ـ والإعراب يؤكد فهم النَّحو فقط فمن شاء فليعرب ، ولا جناح عليه، ولا فضل له ومن فهم النّحو فقط ولم يعرب ، فلا جناح عليه ، ولم يخلّ ذلك منه بمقصد النّحو وهدفه"[3].

ولو أسقطنا هذه النَّظريَّة التي جعلها العلماء مرشدة لفهم العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة العربيّة يقول المؤلَّف: " يمكن الاستعاضة عنها بما اهتدى إليه الباحثون في مجال الدّراسات اللّغويَة المعاصرة من روابط .. وهذه الرّوابط تتمثّل في ثلاث :

التّماسك السِّياقي ويقصد بها التّرابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤدِّيها كلّ واحدة منها بالنّسبة للأخرى. والرَّابط الثّاني التّوافق السّياقي، وهو الذي يقتضي التّطابق بين بعض أجزاء الكلام ، من حيث التّذكير والتّأنيث ، والإفراد والتّثنية والجمع ، والتّكلُّم والغيبة والحضور ، فإذا ما أدّت الكلمات وظائفها على ما يقتضيه نظام اللّغة بتماسك سياقها ، وتطابق بعض أجزائها كان ذلك هو التّأثير السّياقي[1] ".

فإذا شكى النَّاس من صعوبة نظريّة العامل كما يقول الناقمون عليها فسيبكي النَّاس قطعاً من هذا البديل ، فلو أردنا مثلاً إعراب هذه الجملة (جاء زيد) **قول** : جاء فعل ماض مبني على الفتح و(زيد) :**فاعل** مرفوع بـ (جاء)، وعلامة رفعه الضَّمة هذا على نظريّة العامل . **ولو** أردنا إعرابها على نظريّة الرَّوابط كما ينادي بها المؤلّف فسنقول :

---

[2] **مباحث في مشكلات النحو** ، ص 74.

[3] قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، د. محمد عيد ، عالم الكتب 1989م ص 12 .

[1] **مباحث في مشكلات النحو** ، ص 75.

(جـاء) فعـل مـاض و(زيـد) فيـه تماسـك سـياقي ؛ لأنَّـه أدّى وظيفـة الفاعـل للفعـل (جـاء)، وفيـه توافـق سـياقي ؛ لأنَّـه مفـرد مـذكَّر لـذا ظهـر عليـه الأثـر السَّياقي وهو الضَّمة، فأيّ النّظريَّتين نشكو من صعوبتها ؟.

5- تخليص النّحو من العلل الزائفة .

يقـول المؤلـِّف:" فكـلّ العلـل التـي لا تفيـد فـي معرفـة القـانون الـذي تعـرف بواسـطته صـحّة الكـلام ، وطريقـة نطقـه يجـب أن تُسـقط ، وأن تُـزال مـن دروس النّحـو، فيكفـي أن يقـال لمـن سـأل : لـمَ رفـع الفاعـل ؟ ولـم نصـب المسـتثنى ؟ ،أنَّ الاسـتقراء لكـلام العـرب أثبـت أنَّ العـرب نطقـت بالفاعـل مرفوعـاً، وأنَّ المسـتثنى منصـوب. وكـلّ مـا يـذكّر مـن علـل تلـي هـذه العلّـة الأولـى لا تزيـد المـرء علمـاَ فـي أنّ الفاعـل مرفـوع ، والمسـتثنى منصـوب ، ولـو جهلـت هـذه العلـل لـم يضـرّ جهلهـا . والنّحـويّ يفتـرض فيـه أن يصـف ظـواهر اللّغـة لا يبحـث فـي غاياتهـا ؛ لأنَّ البحـث في الغايـات لا تُستمـد مادّته من اللّغة "[2].

والعلّـة عنـد النَّحـويّين ليسـت بهـذه البسـاطة ، فهـي "تعنـى النّظـر فـي مختلـف الأحكـام النّحويّـة ، ومـا يرونـه مـن الأسـباب الدّاعيـة لتلـك الأحكـام وهـي أمـر ضـروريّ فـي كـلّ قيـاس؛ لـذلك كانـت العلّـة هـي الرّكـن الرّابـع مـن أركـان القيـاس" [1]؛ لأنَّ القيـاس"هـو حمـل غيـر المنقـول علـى المنقـول إذا كـان فـي معنـاه "[2]؛ " وقيـاس العلّـة معمـول بـه بالإجمـاع عنـد كافّـة " [3] .فهي عند الرماني " تغير المعلول عما كان عليه "[4] .

---

[2] المرجع نفسه ،ص 79.

[1] الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت 911هـ ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ،ط/1/ 976م ، ص 96 .

[2] الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ص 94.

[3] لمعة الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 957م ،ص 105.

[4] المرجع نفسه ، ص 105.

إذاً للعلّة ارتباط بالأصل ؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علّته ، ولأنّ " من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدَّليل إلى عدوله عن الأصل "[5] .

ولأهمّية العلّة عند النَّحويّين عقد ابن جنّي في الخصائص باباً أسماه باب الردّ على من اعتقد فساد علل النَّحويّين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلّة . يقول :" اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى؛ وذلك أنّه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ " [6].

6- تصحيح مبدأ الاستشهاد وتنقية الشَّواهد القديمة .

يرى المؤلِّف أنَّ النّحاة اعتمدوا على الشّواهد الشّعريّة في تقعيد قواعد النّحو العربيّ أكثر من اعتمادهم على الشّواهد النّثرية المتمثلة في القرآن الكريم والأحاديث النّبويّة ،والأقوال والخطب التي تنسب إلى الفصحاء من العرب . ولتصحيح الوضع فإنّه يقول: " إنّ الذي يجب فعله أوَّلاً هو جعل القرآن أساساً أصيلاً لانتزاع الشَّواهد والمثل، ثمَّ بعد ذلك تأتي المصادر الأخرى من حديث نبويٍّ شريف، وشعر وخطب، وأمثال وأقوال من غير ترتيب لهذه الأخيرة، وهذا يعني أن تتغيَّر خارطة الشّواهد النّحويّة ، فتكون الشّواهد القرآنيّة هي الأكثر ولن يتمَّ هذا إلا باستعراض قواعد النّحو كلّها ثمّ عرضها على القرآن الكريم ، فما وافق فيها أسلوبه أبقيناه ، وما خالفه التمسنا معالجته في الآثار الأدبيّة الرَّفيعة من شعر نثر، وبهذا الصّنيع يتخلص النّحو من

---

(5) الانصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، ت577، تحقيق محمد محي الدين ، ط/4، 1961م (مسألة 40).

(6) الخصائص ، ج 1 ، ص 48 .

تلك التّأمّلات البعيدة والتّخريجات المتكلّفة ، كما تقضي هذه الطّريقة على المذاهب النّحويّة المتناقضة [1] .

بعض العلماء حاكموا بعض القراءات القرآنيّة على القواعد النّحويّة فردّوها لمخالفتها لقواعدهم وما كان لهم أن يردُّوا قراءة متواترة لذا لو انحصرت دعوة المؤلِّف في ضرورة خضوع القواعد النّحويّة لحكم القراءات المتواترة في حالة المخالفة، لكان هذا أيسر من **الدّعوة إلى إعادة بناء القواعد** النّحويّة من جديد .

7- إزالة الجمود عن لغة النّحو وطريقة التّأليف فيه .

تتلخَّص فكرته في الآتي :

أ- إعادة النّظر في تأليف كتب النّحو لا على أساس المتن والشّرح والحاشيّة ، ولكن أن توحّد كلّ هذه الجهود في كتاب واحد وفق منهجيّة صارمة في ترتيب الأفكار وتسلسلها ، وفي تبويب المادّة وتصنيفها .

ب - إعادة تنسيق أبواب النّحو العربيّ ، بحيث تجمع المسائل المتناثرة هنا وهناك للقضيّة الواحدة في باب واحد.

ج - هناك نوع من قواعد النّحو لا يحتاج إلى إفراده بباب خاص ، فليس ثمّة ما يدعو إلى إفراد باب خاص لكان وأخواتها ؛ لأنّه ليس هناك فرق إعرابيّ بين قولنا : كان محمدٌ راكباً ، وجاء محمدٌ راكباً وهكذا.

إنّ كثيراً من الأفكار التي يدعو لها المؤلّف في إصلاح النّحو من حيث إعادة ترتيب الأبواب ، أو حذفها ، أو إضافتها يلتقي فيها مع الدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النّحو. فمثلاً عندما يقول المؤلّف :ليس هناك فرق إعرابيّ بين قولنا: كان محمّدٌ راكباً، وجاء محمّدٌ راكباً ، هذا معناه أنَّ (كان) فعل تامّ والمرفوع بعده يعرب فاعلاً ، والمنصوب يعرب حالاً، وهذا ما نادى به الدكتور شوقي ضيف، فردّ عليه الدكتور محمّد عيد :" لقد بنى ذلك على قول ضعيف منسوب للكوفيّين ، ولم يجر عليه العرف بين المشتغلين بالنّحو من قديم ، ولا

---

[1] مباحث في مشكلات النحو العرب ، ص 81.

تترتب عليه أيّ فائدة ، فالخبر يأتي جامداً كثيراً مثل: (صار البذر **شجراً**) **و** (كان الصّبر زاد المسافر) **و** (أصبحت المواد عمارة) ، وينبغي كما يرى تجديد النّحو تأويل هذه الأخبار- وهي كثيرة كثيرة -- بالمشتقّ ولا فائدة وراء ذلك وإنّما هي رغبة الدَّمج.

والأيسر ما رآه جمهور النّحاة ، بإفراد باب (كان وأخواتها) واستقلاله وهو منسجم مع استعمال اللّغة وعرف المتعلّمين " [1].

المطلب الثّالث: إصلاح منهج تعليم النّحو وتعلّمه .

يقول المؤلّف: " أمّا فيما يتعلّق بطريقة تقديم القواعد النّحويّة وتعلُّمها فإنّ طريقة عرضها ما زالت متأثّرة بطريقة المتأخّرين من النّحاة، إذ لم تزل مدارسنا ، ومعاهدنا تقدّم هذه القواعد في شكل قوالب جامدة ، منفصلة تماماً عن ذوق العربيّة وأساليبها فيجهد المعلِّم تلقيناً، والطّالب حفظاً ، ثمّ يُفرّغ الطّالب ما وعاه منها في ورقة الإجابة ثمّ بعد ذلك تنقطع صلته بهذه القواعد تماماً " [2].

وللخروج من هذه المعضلة يرى المؤلّف " ووجه الصّواب في تعلّم قواعد النّحو وحصول الدّارس لها على ملكة اللّسان العربيّ ، هو تقديم هذه القواعد من خلال النّصوص اللّغويّة الفصيحة ، شعراً كانت أو نثراً قديمة من عصور الاحتجاج التي حدّدها النّحاة، أم ممّا نُسج على نمطها في العصور المختلفة، وعلى رأس هذه النّصوص نصُّ القرآن الكريم " [3].

ومن النّاحية العمليّة يقول المؤلّف " وانّساقاً مع ما ذكرناه في هذا البحث فإنّا نرى أن يتجاوز الدّرس النّحويّ الألفيّة وشروحها ويكون المعوَّل في ذلك على المؤلّفات التي تعتمد منهج التّعليم الحديث بكلّ ما يعنيه ذلك من إعادة تبويب وتصنيف لقواعد النّحو في ضوء ما ذكرنا **من أسس** " [1].

---

[1] قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، ص 18.

[2] **مباحث في مشكلات النحو العربي** ، ص 89.

[3] المرجع نفسه ، ص 91.

[1] **مباحث في مشكلات النحو العربي ، ص** 93.

ويقترح إضافة بعض الكتب في المناهج " لذا فإنّنا نقترح أن يضاف لكلّ منهج من مناهج الدّراسة النّحويّة دراسة تطبيقيّة في أحد كتب الأدب الجامعة مثل الكامل للمبرد ، والبيان والتّبيين للجاحظ ،والأمالي لأبي العلي القالي، والعقد الفريد لابن عبد ربه ، وأمثال ذلك من دواوين الأدب وقبل ذلك تختار نصوص من كتاب الله الكريم "[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه ثمّ ماذا نفعل بتراثنا النّحويّ القديم ، يقول المؤلّف " ونحن إذ نرى مجاوزة الدّرس النّحويّ للألفيّة وشروحها فإنّا لا نرى إلغاء الألفيّة وشروحها تماماً ، إذ ستظل مراجع للمحترفين من الدّارسين في كثير من دقائق النّحو وقضاياه "[3] .

إذاً إلى أن تظهر المؤلّفات الجديدة علينا أن نحتفظ بكتبنا القديمة ولا نلقي بها في البحر .

---

[2] المرجع نفسه ، ص 93.

[3] المرجع نفسه ، ص 94.

الخاتمـــــة :

بحمـــــده تعـــالى وتوفيقـــه وصـلنا إلـى ختـام عرضـــنا لهـذا الكتـاب ـ مباحث في مشكلات النحّو العربيّ وسبل علاجها ـ الذي بذل فيـه مؤلّفـه جهـداً فـي تشـخيص أدواء النَّحـو العربـيّ وبـيَّن فيـه كيفيـة الإصـلاح . فقسّـمت البحـث إلـى مبحثـين ، حيـث جـاء المبحـث الأوّل: بعنـوان أدواء النّحـو العربـيّ وفيـه مطلبـان ؛ المطلـب الأوّل بعنـوان : أدواء النَّشـأة والتقعيـد ، حيـث ذكـر المؤلِّـف جملـة مـن الأدواء منهـا: **وضـع** نحـو واحـدٍ لعـدَّة لهجـات، والأخـذ مـن بعـض القبائـل دون بعـض، وتعـدّد الآراء النّحويـة ، وتأثـّر الـدّرس النّحـويّ بالفلسـفة والمنطـق ، والغلـو فـي التّعليـل . والإفـراط فـي القيـاس . أمّـا المطلـب الثّـاني فقـد جـاء بعنـوان: **أدواء** المـنهج والتّـأليف ، وقـد بـيَّن المؤلِّـف هـذه الأدواء فـي لغـة النَّحـو وطريقـة التّأليف فيه ، وطريق تعلُّـم النَّحو وتعليمه .،

والمبحث الثّاني : جاء بعنوان: إصلاح النّحو العربيّ وتيسيره.

فقد حدَّد المؤلِّف ثلاثة محاور لإصلاح النّحو وتيسيره .

المحور الأوّل: الارتفاع بالذّوق العام في المجتمعات العربيّة.

المحور الثّاني : صلاح مادّة النّحو .

المحور الثّالث : إصلاح منهج تعليم النّحو وتعلُّمه .

وخلصت الدّراسة إلى النتائج الآتية :

أوّلاً : حصـر المؤلِّـف أدواء النحـو فـي تـأثّر النّحـو بالفلسـفة والمنطـق اليونـانيّين وهـو يتّفـق فـي هـذا مـع كثيـر مـن البـاحثين ، ولكـن هنـاك دراسـات حديثة شكّكت في هذا الزّعم ، وقدَّمت أدلّة مقنعة لحدٍّ كبير.

ثانيـاً: ذكـر المؤلِّـف أنَّ علمـاء النّحـو القـدماء والمتـأخِّرين كـانوا سـبباً فـي تعقيـد النّحـو وتنفيـر الدّارسـين منـه لطريقـة تـأليفهم وصـعوبة مـنهجهم . وليس الأمر على إطلاقه .

ثالثـاً: مـا يقترحـه المؤلِّـف مـن إصـلاح يلتقـي فيـه مـع بعـض البـاحثين مـن إلغـاء لنظريّـة العامـل وإصـلاح فـي طريقـة تـأليف النّحـو ،إلا أنَّ البـدائل المقترحة ليست محل اتفاق .

التّوصيات :

نوصي بدراسة ما يقدِّمه الباحثون في مجال إصلاح النّحو وتيسيره لتقويمه قبل اعتماده .

ولله الحمد من قبل ومن بعد .